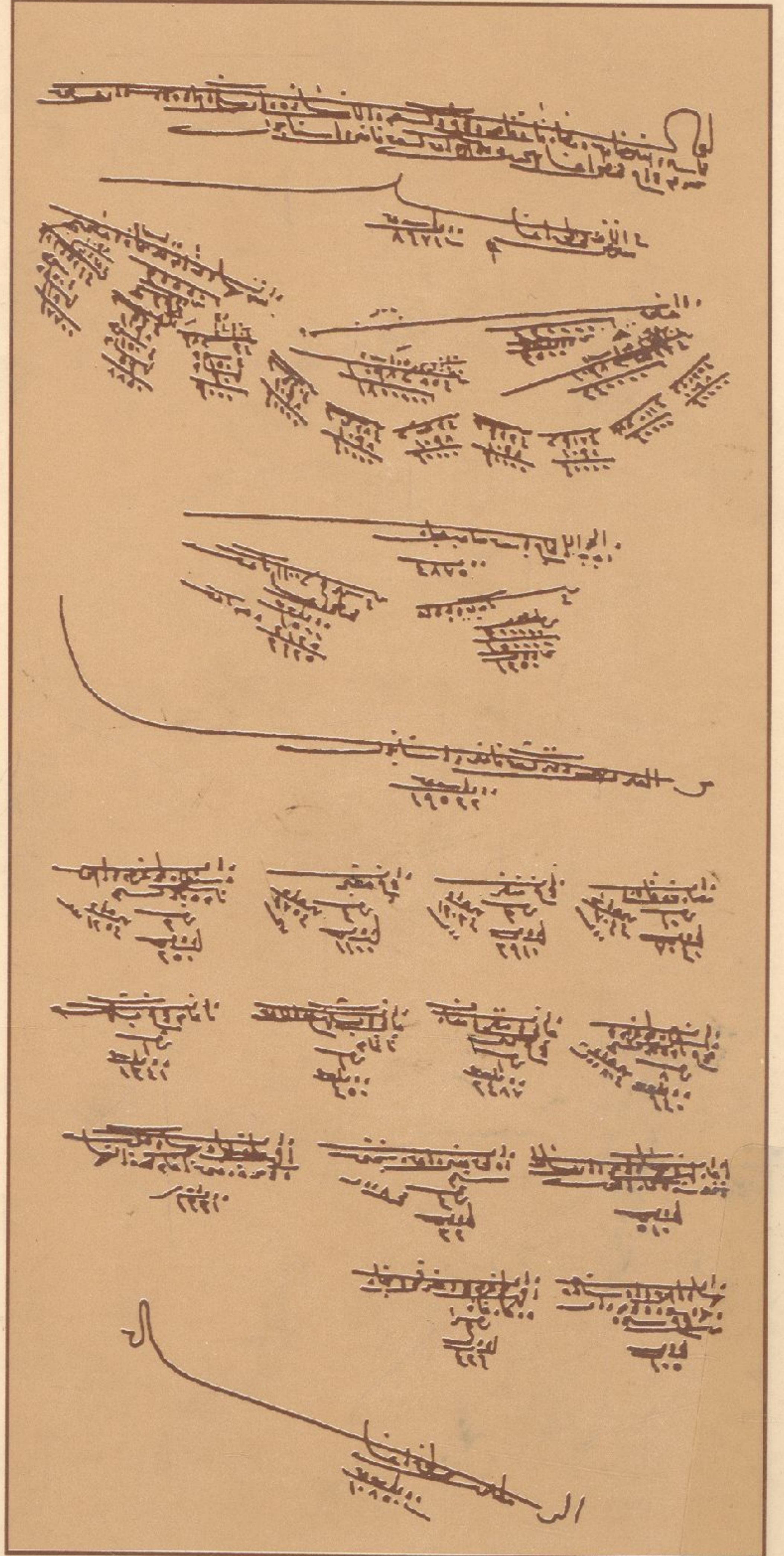


منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا)

من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني

بحوث ووثائق
وقوانين

خليل ساحلي اوغلي



GIFTS 2003

**RESEARCH CENTRE FOR ISLAMIC
HISTORY ART & CULTURES -
ISTANBUL**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



منظمة المؤتمر الإسلامي
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسیکا)

من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني

بحوث ووثائق وقوانين

خليل ساحلي اوغلي

استانبول ٢٠٠٠م

سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٤

PC/2000-5
ISBN 92-9063-094-9

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (إرسوكا)

المكان

YILDIZ SARAYI, SEYİR KÖŞKÜ
BARBAROS BULVARI, BEŞİKTAŞ
İSTANBUL, TÜRKİYE

العنوان البريدي

P.K. 24 BEŞİKTAŞ
İSTANBUL – TÜRKİYE

هاتف 259 17 42 (0212)

فاكس 258 43 65 (0212)

تتضيد – DAVUT TEFİR

الطبعة – YILDIZ YAYINCILIK, REKLAMCILIK, TİCARET VE SANAYİ A.Ş., 2000 İSTANBUL

ساحلي اوغلي، خليل

من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين/ خليل ساحلي اوغلي/ تقديم اكمل الدين

احسان اوغلي.- إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، ٢٠٠٠م

XXIV ٧١٨؛ ٢٤ مم.- سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٤

يشتمل على هوامش بيبليوغرافية

ISBN 92-9063-0949

١- الأقطار العربية - تاريخ - في العهد العثماني ٢- اقتصاد - تاريخ - الأقطار العربية ١ إحصان اوغلي، اكمل

الدين ٢ سلسلة

٩٥٦

إلى والدي محمد
إلى والدتي باقية
تخليدا لذكرهما العطرة

فهرس المحتويات

VII	فهرس المحتويات
XI	تقديم الأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان اوغلى
XIII	تمهيد للمؤلف
XXI	قائمة بأسماء المقالات والبحوث تبعاً للأمكنة التي نشرت فيها
	١- تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والمنافسة بين مينائي طرابلس
١	والاسكندرونة
١٩	٢- ميزانيات الشام في القرن السادس عشر
	٣- نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في
٥٥	الحكم العثماني
	٤- سنو الازدلاف أو أزماة الإمبراطورية العثمانية المالية تعريب أ.د. عبد الجليل
٨٩	التميمي
١٢٧	٥- حركة النقد بين استانبول والقاهرة
١٣٩	٦- مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول
١٦٥	٧- المصادر المتعلقة بليبيا في مكتبة جامعة استانبول
١٨١	٨- الإمبراطورية العثمانية سوق مشتركة
١٨٥	٩- سجلات المحاكم الشرعية كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي
	١٠- كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان وأكياس
١٩٥	ومقاييس (١)
	١١- كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان وأكياس
٢٠٩	ومقاييس (٢)

٢١٧	١٢- النقود في البلاد العربية في العهد العثماني
٢٣٨	١٣- مالية الدولة العثمانية في عهد تأسيسها
٢٩٣	١٤- من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في آخر القرن الخامس عشر (١)
٣٠١	١٥- من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر (٢)
٣١٩	١٦- تقليد صالح پاشا ولاية جزائر الغرب سنة ١٥٥٢
٣٣١	١٧- الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر
٣٤١	١٨- وثائق عن المغرب العثماني أثناء حرب مالطة سنة ١٥٦٥
٣٦٩	١٩- حجة دين استدانه محمد پاشا بن عبد المستعان أمير أمراء تونس
٣٧٣	٢٠- بيعة وبراءة في حكم الدايات
٣٨١	٢١- رسالة من شكيب أرسلان إلى طلعت پاشا
٣٨٩	٢٢- سفارة السلطان حسن الحفصي إلى السلطان العثماني سليمان القانوني سنة ١٥٣١
٤٠٩	٢٣- ومضات من الوثائق العثمانية حول الفترة الأولى من الجهاد الليبي
٥٠١	٢٤- التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني

٥٢٧	قوانين آل عثمان
٥٣٢	٢٥- قانون نامه آل عثمان (للسلطان محمد الفاتح)
٥٤٩	٢٦- قانون نامه السلطان سليمان
	قوانين آل عثمان لعين علي أفندي
٦١٥	٢٧- رسالة لعين علي أفندي في التيمار (١)
٦٦٣	٢٧- [المأجورون] (٢)
٦٨٣	٢٨- قوانين آل عثمان تأليف علي چاوش الصوفيوي

تقديم

أكمل الدين احسان أوغلي

يضم هذا الكتاب مجموعة فريدة من المقالات والبحوث والأوراق، كان الأستاذ الدكتور خليل ساحلي أوغلي قد أعدها لتقديمها في مؤتمرات علمية شارك فيها، أو نشرها في المجلات المتخصصة. وتدور جميعها حول الشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية في الولايات العربية أثناء الحكم العثماني، وكتبها صاحبها بالعربية مباشرة أو بالتركية ثم أعاد ترجمتها إلى العربية.

وقد عرفنا الدكتور خليل ساحلي أوغلي منذ زمن طويل، أثناء عمله أستاذاً لتاريخ الاقتصاد العثماني بكلية الاقتصاد في جامعة استانبول، وعرفه المتخصصون في البلدان العربية شرقها وغربها، فدعوه للمشاركة في مؤتمراتهم عن التاريخ العثماني، ونشروا له العديد من بحوثه ومقالاته في مجلاتهم المتخصصة، كما تعرفه الأوساط الأكاديمية في تركيا والعالم، وتذكر جديده البحوث التي يقوم بإنجازها في مجال التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية. وأنتهز هذه الفرصة لكي أشكر تلك الجهات التي نشرت أبحاثه باللغة العربية، وأخص منها بالذكر صديقنا العزيز الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي، مؤسس ومدير مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات الذي سبق وأن تفضل بنشر العديد من تلك البحوث والمقالات في المجلة التاريخية المغربية والمجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، اللتين أشرف على تحريرهما لما يربو على ثلاثة عقود، وكان الأستاذ ساحلي أوغلي قد ألقى جانباً كبيراً من بحوثه في المؤتمرات العلمية التي كانت تعدها مؤسسة التميمي للبحث العلمي في تونس.

وتتمثل أهمية هذه المقالات والبحوث والأوراق التي تستمد مادتها من وثائق الأرشيف العثماني حول الولايات العربية في العهد العثماني في أنها تطرق باباً قلماً

تعرضت له أقلام الباحثين العرب، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة حول حقبة من تاريخ العرب لازالت تحتاج الى الكثير والكثير من البحوث والدراسات الجادة.

وقد أصدر المركز قبل بضعة أشهر المجلد الأول للدراسات التي صدرت للأستاذ ساحلي أوغلي باللغة الانجليزية وكان بعنوان (*Studies on Ottoman Economic and Sosial History*) ليضم عدداً من الأوراق والبحوث التي قدمها في المؤتمرات العلمية حول التاريخ الاقتصادي والاجتماعي عند العثمانيين، مثل الأزمات النقدية وتقنيات ضرب العملة وجرد الخزانة وموارد الدخل والانفاق ومسألة تجارة الرق وغيرها منذ القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر.

ويأتي اهتمام المركز بمثل هذه الدراسات لايمانه بان استجلاء حلقات التاريخ العثماني في تركيا والبلدان العربية ومنطقة البلقان قد يلقي الضوء على العديد من الظواهر والمشاكل التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط في الظروف الراهنة. ولعل ذلك هو الذي شجع المركز على إصدار أول كتاب كبير بالعربية في مجلدين حول تاريخ العثمانيين وحضارتهم تحت عنوان "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة" (استانبول ١٩٩٩)، لاسيما وأن ذلك صانف الاحتفال بالذكرى السبعمئة على تأسيس الدولة العثمانية هذا العام.

ولاشك أن إعادة نشر هذه البحوث والمقالات ووضعها بين دفتي كتاب هو إسهام طيب سوف يتيح للقارئ فرصة الإلمام في آن واحد بكل ما كتب الدكتور خليل ساحلي أوغلي، وأنتهز هذه الفرصة لكي أشكره جزيل الشكر على ما بذل من جهد متمنياً له الصحة والعافية وللقارئ الاستفادة بعلمه وفضله.

والله الموفق.

استانبول

شباط ٢٠٠٠

تمهيد

يسرني أن أقدم اليوم هذا الكتاب الذي يصدر مجلداً ثانياً لمجموعة أبحاث ومقالات كنت قد ألقيتها أو قدمتها في عديد من المؤتمرات، وسبق أن نشرت في المجلات العلمية، إما بالعربية أو باللغات الأخرى. ويصدر هذا المجلد ليضم ثمانية وعشرين بحثاً ومقالة، كُتِب بعضها باللغة العربية مباشرة أو تُرجم إليها لاحقاً. وقد تفضل مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنشر مجلد ضم مجموعة أخرى من هذه الأبحاث والمقالات باللغة الانجليزية. وأود أن أشير هنا إلى أن مقالتي عن سني الازدلاف كانت من ترجمة زميلي العزيز الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي، الذي تفضل بترجمتها عن الفرنسية والانجليزية ونشرها في مجلته "المجلة التاريخية المغربية"، التي صدر لي فيها ثلاث عشرة مقالة بالعربية ومقالة واحدة بالانجليزية. كما أود الإشارة إلى أن من بين المقالات التي يضمها هذا المجلد نصوصاً لأربع مجموعات من القوانين العثمانية (قانوننامه)، قمت بترجمتها شخصياً وساعدني بعض الزملاء مشكورين في مراجعتها. وجدير بالذكر أن إحدى هذه المجموعات ينسب إلى السلطان محمد الفاتح وهي حول تشكيلات الدولة وحول تحديد مهام أولي الأمر فيها، وهناك مجموعة أخرى تنسب للسلطان سليمان القانوني وهي في الأصل منتخبة من القوانين العرفية التي توجد في مطلع دفاتر الطابو الخاصة بالسناجق، جلّها بشأن الجبايات، ومنها ما هو مستمد من الأحكام السابقة على الحكم العثماني، حيث أبقى العثمانيون على قسم كبير من تلك الأحكام، مع إلغاء مواد وصفها المشرعون بأنها "بدع منسوخة". وهي لا تختلف عن مجموعة القوانين التي دونت في عهد السلطان سليم الأول. أما المجموعتان الأخريان، فهما ليستا بالقوانين بمعنى الكلمة، فقد قام الكاتب عین علي أفندي، في رسالتين قام بتحريرهما، بشرح مضامين دفاتر الديوان وفي سعة ملك السلطان، وما يحكمه من ولايات، وما تحتويه تلك الولايات من سناجق، وما في تلك السناجق من اقطاعات (بعضها لكبار الأمراء وتعرف بالخواص، ثم تليها الزعامات والقيمات) والأساليب المتبعة في منح تلك الاقطاعات، مع الإشارة لمعاني المصطلحات المستعملة في الرسالة الأولى. وكأنه أراد أن يعطي فكرة عن موارد الدخل في ميزانية الدولة، فيما سعى في الرسالة الثانية، وهي بعنوان "الموظفون ومراتب خدام الدولة" لإعطاء فكرة عن أصحاب العلوقات (الرواتب) من فرق الجند الذين

يتقاضون رواتبهم مرة كل ثلاثة أشهر، وأصحاب الشهريات والسنويات، فكأنه بهذه الرسالة يعطي فكرة عن بند الإنفاق في ميزانية الدولة، إذ تشكل العلوفاة النصيب الأكبر منها.

أما رسالة علي جاوش الصوفيوي، فهي لا تختلف عن رسالة عين علي أفندي الأولى، إذ يتكلم صاحبها عن الممالك العثمانية وما تضمه من سناجق، وما تشكله السناجق من إيالات، ثم ما تحتويه من أقطاعات، ثم يتكلم عن نوعية الأراضي وعن له حق التصرف عليها من خواص سلطانية وخواص وزراء وأمرأ .. ومالكانة وأقطاعات، وجماعات الجند من أنواع متفرقة، ومن وُتُوق، ومُسَلَّم، ويايا، وبازية ومحافظي الطرق والمناقد، ثم يتكلم عن التيمارات ودرجاتها والمصطلحات المستعملة بشأنها وانتقالها... وما إلى ذلك. فهي ليست قوانين، بل شرح لأوضاع كانت قائمة واستقرت مرتكزة على قوانين قد تكون شفوية أخذها العثمانيون عن سابقينهم، فهدبوا على نحو ما أرادوا.

الدراسات

تتحكم الظروف في نوعية الدراسة، فمعظم مقالاتي التي صدرت في المجلة التاريخية المغربية تتصل بتونس والجزائر والمغرب، رغم أن أول مقال صدر لي فيها كان عن قيمة سجلات محاكم الشرع كمصدر للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي. أما المقالان الثاني والرابع، فكانا حول مغاربة وردت أسماؤهم في سجلات محاكم الشرع في مدينة بروسة (بورصة) في أواخر القرن الخامس عشر، حيث كان يفد على هذه المدينة أغراب من الهند شرقاً، ومن مصر والجزيرة جنوباً، وإفرنجة من إيطاليا غرباً، يقصدونها للتجارة والسكن والعمل. بينما يتناول المقال الثالث ظروف تقليد صالح باشا ولاية تونس، وهو ابن القبودان الشهير بربلروس خير الدين باشا. والمقال الخامس حول القرصنة في البحر الأبيض المتوسط، خاصة بين وجاقات تونس والجزائر وقراصنة البندقية. ويدور المقال السادس حول الأوضاع في المغرب أيام حصار مالطه سنة ١٥٦٥م، أي أنه يعكس أوضاع المحاصرين وحاجاتهم للمؤن. والمقال السابع هو الذي ذكرنا فيما سلف أنه حول "سني الازدلاف". وللبحث ترجمات إلى الانكليزية، حيث كان قد اعد لأجل الاشتراك في مؤتمر عقد في لندن في مدرسة اللغات الشرقية والافريقية، كما سبقترجمته إلى الفرنسية ونشر قبل النص الانكليزي. وقد طبع الأصل التركي منه في مجلة كلية الاقتصاد بجامعة استانبول.

وتعتبر المقالات الأخيرة نشرًا لوثائق قدمناها وعلقنا عليها، مثل حجة دين، استدانه محمد باشا ابن عبد المنان لما قُددَ إمرة أمراء تونس قبل مغادرته استانبول (المقال الثامن). والمقال التاسع هو بيعة وبراءة أعطيت للداي أبي النخبة مصطفى باي ابن محمود باي عام ١٨٢٤م. أما المقال العاشر فهو في صدد رسالة من ثمان رسائل كتبها شكيب أرسلان إلى رئيس الوزراء طلعت باشا. بينما يتحدث المقال الحادي عشر عن سفارة للسلطان حسن الحفصي إلى السلطان سليمان القانوني في سنة ١٥٣٠م. وقد مكث السفير وأتباعه والخيل التي جاء بها هدية للسلطان سليمان في ميناء أولونيا في ألبانيا. والمقال يعود لفترة الإقامة هذه وما صرف لإعاشاتهم في أثنائها. أما المقال الأخير (الثاني عشر) فهو في الأوزان والمكاييل. وهو في الأصل تنمة للمقال الذي نشره الدكتور التميمي في مجلته الحديثة المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية عن "كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان وأكياس ومقاييس" (العدد ١٧-١٨). وهو المقال الثاني الذي نشر لي في هذه المجلة. وكان المقال بعنوان "كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل... " قد أعد لمؤتمر بلاد الشام الذي لم يعقد. أما مقالي الأول في هذه المجلة فكان بعنوان "نسبة عدد سكان المدن على مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية". وقد أعدته لمؤتمر عقده الدكتور التميمي في زغوان ولم يمكن اكماله ليظهر في العدد المخصص لأوراق هذا المؤتمر.

ومن بين أوراق البحث التي أعدتها لمؤتمرات علمية، بحث قدمته للمؤتمر الأول لبلاد الشام، بعنوان ميزانيات الشام في القرن السادس عشر، ناقشت من خلاله ميزانيات الولايات التي هي في الغالب ميزانيات ليست لسنوات كاملة. لأن ميزانيات الولايات كانت تعد وترتب كلما تبدل دفتردار الولاية أو واليها، إذ أنهما المسؤولان عن أداء ما يخص فترة إدارتهما. لذلك، فإننا نجد أحياناً ميزانيات لبضعة أشهر، بينما نجد ما هو لأكثر من سنة. فيبقى معيار الميزانية السنوية من حيث المدخول على حسب ما تنص عليه دفاتر احصاء الولاية، أما الاتفاق فهو شبه مقنن، وما يزيد على المقنن يحتاج لاذن أو فرمان مباشرة. وتكلمنا في الورقة المعدة لمؤتمر بلاد الشام الثاني المنعقد في دمشق عن "تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والمنافسة بين مينائي طرابلس الشام والاسكندرونة"، إذ كان التاجر الغربي يأتي إلى طرابلس حتى منتصف القرن السابع عشر ويذهب إلى دمشق ومنها إلى حلب للتجارة ويتعرض أثناء ذلك

لقطع الطرق وعمليات السلب والنهب بين الشام وحلب. فتركت طرابلس مكانها لصالح الاسكندرون لقربها من حلب. وكانت اسكندرون غير مأهولة قبل ذلك، ولم يكثر سكانها بعد انتقال التجار إليها مباشرة. أما حلب فكان يقصدها التجار من البصرة ومن ايران. وكان السبق في الشمال لمدينة بروسه (بورصة) الى أن خلفتها إزمير من حيث الاقبال.

هذا، وقد شاركنا بورقة حول "مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول" للمؤتمر الذي عقد في جامعة الرياض حول مصادر تاريخ الجزيرة العربية. كما شاركنا بمثل ذلك لمؤتمر عقد في طرابلس الغرب بعنوان "المصادر المتعلقة بليبيا في مكتبة جامعة استانبول". وهذان المقالان ليسا مجرد فهرسة وحسب، نظراً لما تمتاز به هذه المكتبة عن غيرها من المكتبات، لأن المخطوطات والمطبوعات التي تشكل نواتها تعود الى مكتبة قصر يلديز في الأصل، فكثير من المخطوطات هي في حكم الوثائق. ويمتاز بعضها بأنه كتب وقدم للسلطان. فهي في حكم تقارير كتبها أصحابها حول موضوعات معينة، وأكثرها بخط المؤلف، فهي فريدة ولا يوجد لها نسخ أخرى في أي مكان آخر. فما كان قد كتب عن الهجاز واليمن أو ليبيا بالنسبة للمؤتمرات المنعقدة فيها هي مشاهدات عيان، وان لم تتكلم عن التاريخ. ولم نكتف بذكر أسماء الكتب وأسماء مؤلفيها فقط، بل رجعنا لمحتوياتها ولخصناها لتعطي القارئ فكرة عنها. وقد استغلت مجلة الدارة في الرياض فرصة المؤتمر، فنشرت الورقة قبل أن تصدرها الهيئة المشرفة على المؤتمر.

ولي ورقة قدمتها لمؤتمر في ليبيا، أظن أنها لم تطبع بعد، وكانت حول التجارة عبر الصحراء في ليبيا. كما قدمنا ورقة عن ميزانية لليمن في مؤتمر عقدته جامعة عين شمس عن الوثائق التاريخية، إلا أن أبحاث ذلك المؤتمر لازالت قيد الطبع.

وهناك ملخص بالعربية لتذاكر (رسائل) تركية تبادلها الوزراء حول الأوضاع في ليبيا في أثناء الجهاد الليبي، كنت قد أعدتها على عجل لاطلاع مركز الجهاد عليها فقط، ولم أطمح الى نشرها، ولكن مركز الجهاد أراد تعميم الفائدة منها، فاعتنى الدكتور عمار جحيدر بنشرها تحت عنوان "ومضات من الوثائق العثمانية حول الفترة الأولى للجهاد الليبي" في مجلة للشهيد وقد قمنا بتقيق تلك المقالة بمناسبة إعادة نشرها هنا.

وكنْتُ من ناحية أخرى، قد أعددت بحثاً عن "حركة النقد بين استانبول والقاهرة" الى ندوة "تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني" دون أن أحضرها شخصياً. وقد نشر في عدد خاص لمجلة كلية آداب جامعة القاهرة (عدد ٤٥٧، سنة ١٩٩٢) وأشرنا في ذلك البحث إلى أن الذهب كان حتى مطلع القرن السابع عشر يأتي من مصر إلى استانبول، حتى انعكست الآية في القرن الثامن عشر، عندما صار للذهب، يأخذ طريقه إلى القاهرة بعد سكه في استانبول، حيث يضرب الذهب فيها بوزن أخف وعتار أنقص من دار الضرب في استانبول، فينقله التجار إلى القاهرة لإعادة ضربه هناك حاملاً عبارة "ضرب في مصر"، فيربحون في تلك الصفقات مقدار الفرق في الوزن والعتار بين داري الضرب المشار إليهما.

أما مقالتي بعنوان "نسبة عدد سكان المدن الى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني" فقد سبق وأن تحدثت عنها.

وساقني انشغالي بتاريخ النقد العثماني لدراسة النقد قبل العثمانيين، وشجعني ذلك على كتابة مادتي "الدرهم" و"الدينار" في الموسوعة الإسلامية التي ينشرها وقف الديانة الإسلامية باستانبول، فرجعت إلى كتب الحساب القديمة. وأسفر البحث عن قيامي بكتابة مقالين آخرين، عدا مادتي الدرهم والدينار، وهما "كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان ومكاييل ومقاييس" و"الأوزان والمكاييل".

وما دمننا بصدد النقد، فلنذكر أول مقال أصدرته بالعربية، ألا وهو "النقود في البلاد العربية في العهد العثماني"، وقد نشر في مجلة كلية الآداب في الجامعة الأردنية، وتصدينا فيه للنقود في أراضي الدولة المملوكية قبل وبعد انضمامها للدولة العثمانية. ولم يتغير من النقد المملوكي إلا الاسم، حيث أصبح "النصف فضة" ويدعى في أول الحكم العثماني "قطعة"، ليستقر بعد ذلك على ترجمة هذه الكلمة بمعناها بالفارسية "بارة". أما في العراق، فكان نظير العملة الإيرانية "شاهي"، متداولاً دون تبديل لاسمه. وقد جربوا تنزيك هذه العملة، فسموها سليمانتي وسليمي وباشاهي وغير ذلك، إلا أن تلك التجربة لم تنجح، وإن كان وزنه قد تننى وخالطه الغش، بعد أن كان يزن متقالاً من الفضة الخالصة.

يبقى ما أسهمنا به في كتاب مشترك هو الإدارة المالية في الاسلام بمقال عن "مالية الدولة العثمانية...." من نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية في الأردن، ظهر في المجلد الثاني سنة ١٩٨١، تعرضنا فيه للتطور في المالية العثمانية، وكان اعتمادنا فيه على وثائق دار المحفوظات العثمانية.

وأخيرا نذكر مقال "التقسيمات الادارية في العراق في العهد العثماني". الذي صدر في العدد الأول من *Studies on Turkish Arabic Relations* عام ١٩٨٦، وقد تعرضنا فيه للتقسيمات الادارية في الحكم العثماني بصورة عامة، مع التركيز على الولايات في العراق وما كانت تضمه من سناجق أو ألوية وقد ذكرنا أسماءها وأشرنا الى التبدل في عدد السناجق لكل ولاية على مر الزمن. وتعرضنا للوضع الخاص بشأن الأمراء وألويتهم وولاياتهم، إذ كلن يطلق في كل من ولاية البصرة والأحساء، التي كتبت "حسا" أحيانا و"حصه" أحيانا أخرى، على مجرد قلعة أو قرية بنواحيها على الشط أو على الساحل الشرقي لجزيرة العرب، وذلك ليس إلا لتكريم شيخ يريد أن يتمتع بلقب "أمير سنجق" أو "أمير أمراء" على أن تكون ولايته أرضه وراتبه من دخلها، مع شيء من الاعانات من الدولة.

وسوف نقدم قائمة لهذه المقالات التي صدرت في المجلات أو الكتب، مع تبويبها في هذا الكتاب حسب مواضيعها.. فنجعل ما كان قد أعد في البداية للندوات، مع مراعاة البحوث التي تتناول موضوعات شبيهة ببعضها بعضا. وقد رتبنا للبحوث في هذا الكتاب على النحو التالي:

أوراق قدمت في مؤتمرات:

- ١- تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والتنافس بين مينائي طرابلس الشام والاسكندرونة.
- ٢- ميزانيات الشام في القرن السادس عشر.
- ٣- نسبة عدد سكان المدن الى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني.
- ٤- سنو الازدلاف أو أزمت الامبراطورية العثمانية المالية.

- ٥- حركة النقد بين استانبول والقاهرة.
- ٦- مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول.
- ٧- المصادر المتعلقة بليبيا في مكتبة جامعة استانبول.
- ٨- الامبراطورية العثمانية سوق مشتركة.
- مقالات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي:
- ٩- سجلات محاكم الشرع كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي
- ١٠/١١- "كتب الحساب كشاهد على استعمال النقود والأوزان والأكيال والمقاييس". وهو بحث واحد في موضوع واحد، لكنه نشر قبل ذلك تحت عنوانين، أما هنا فقد أثرنا وضعهما تحت عنوان واحد (أول وثاني).
- ١٢- النقود في البلاد العربية في العهد العثماني
- ١٣- مالية الدولة العثمانية
- ١٤/١٥- من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي (أول وثاني).
- ١٦- تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب سنة ١٥٥٢.
- ١٧- الصراع بين قراصنة تونس والجزائر وقراصنة البندقية في القرن السابع عشر.
- ١٨- وثائق عن المغرب العثماني أثناء حرب مالطة سنة ١٥٦٥.
- ١٩- حجة دين استدانة محمد باشا ابن عبد المنان، أمير أمراء تونس.
- ٢٠- بيعة وبراءة في حكم الدايات (البليات).
- ٢١- رسالة من شكيب أرسلان إلى طلعت باشا.
- ٢٢- سفارة السلطان حسن الحفصي إلى السلطان العثماني سليمان القانوني.
- ٢٣- ومضات من الوثائق العثمانية.
- قوانين:
- ٢٤- التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني.
- ٢٥- قانون نامة آل عثمان (محمد الفاتح).
- ٢٦- قانون نامة سليمان القانوني.

٢٧- قوانين آل عثمان لـ عين علي أفندي.

٢٨- قوانين آل عثمان من تحرير علي جاوش الصوفيوي.

بمناسبة إعادة نشر هذه المقالات، قمنا بتنقيح النصوص وتصحيح الأخطاء التي لم ننتبه إليها سابقاً. أما ما أعيدت طباعته طبقاً للأصل (فاكسميلي)، فلم نستطع معالجته، وبقيت الأخطاء على حالها كما كانت في الطبعة الأولى. ومن الطبيعي أننا مهما اجتهدنا في عملية التصحيح والمراجعة، فقد تفوتنا العديد من الأخطاء، لذا نلجأ إلى القارئ الكريم طالبين الصفح والمعذرة عنها. ويسرني أن أعبر عن شكري للأستاذ الدكتور أكمل الدين احسان اوغلي الذي شجع نشر هذا المجلد وسهل أموره وأكثر في شخصه مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (إرسیکا). وقد تكرم الدكتور صالح سعداوي بقراءة النصوص وتقويم أودها من حيث اللغة. فله شكري شكراً جزيلاً. كما أشكر الأخ آجار طانلاق لمساعداته الفنية القيمة وأشكر داود تفير قام بتنزيدها على الكمبيوتر وتجشم إعادة تصحيح النصوص مراراً.

قائمة بأسماء المقالات والبحوث

تبعاً للأماكن التي نشرت فيها

المجلة التاريخية المغربية

- (١) سجلات محاكم الشرع كمصدر فريد للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، العدد الأول (جانفي ١٩٧٤) ص ٣٢-٢٥.
- (٢) من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في آخر القرن الخامس عشر الميلادي، العدد المذكور، ص ٥١-٤٥.
- (٣) تقليد صالح باشا ولاية جزائر الغرب سنة ١٥٥٢، العدد الثاني (جويلية ١٩٧٤)، ص ١٣٣-١٢٥.
- (٤) من سجلات محاكم الشرع في بورصة: مغاربة في تركيا في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلادي، العدد الثالث (جانفي ١٩٧٥)، ص ٥٩-٤٧.
- (٥) الصراع بين قراصنة تونس والجزائر (وقراصنة) البندقية في القرن السابع عشر العدد الرابع (جويلية ١٩٧٥)، ص ١١٢-١٠٥.
- (٦) وثائق عن المغرب العثماني في اثناء حرب مالطة سنة ١٥٦٥، العدد ٧-٨ (جانفي ١٩٧٧) ص ٦٠-٤١.
- (٧) سنو الازدلاف أو أزمات الامبراطورية العثمانية المالية (تعريب عبد الجليل التميمي) العدد ١٢ (جوليه/ يوليو ١٩٧٨)، ص ١٧٢-١٤٣.
- العدد ٢٦-٢٥ (جانفي ١٩٨١)، ص ١٨٨-١٨٧ ملخص بالعربية
- (٨) حجة دين لستدانه محمد باشا بن عبد المنان امير أمراء تونس، العدد ٢٧-٢٨ (جانفي ١٩٨٢) ص ٣٠٣-٣٠١.

- ٩) بيعة وبراءة في حكم الدايات، عدد ٤١-٤٢، ص ١٨١-١٨٦.
- ١٠) رسالة من شقيب أرسلان إلى طلعت باشا، العدد ٨٥-٨٦ أيار ١٩٩٧، ص ٢٠٥-٢١٠.
- ١١) سفارة السلطان حسن الحفصي إلى السلطان العثماني سليمان القانوني سنة ١٢٣٠، العدد ٨٧-٨٨ أيار ١٩٩٧.
- ١٢) الاوزان والمكايل في عدد من المؤلفات، العدد ٩٥-٩٦ مايو/ أيار ١٩٩٩، ص ٤٢١-٤٢٦.

مجلة كلية الآداب - الجامعة الأردنية (عمان)

- ١٣) النقود في البلاد العربية في العهد العثماني، المجلد الثاني (أيار ١٩٧١)، ص ١٠٥-١٥٥.
- المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، نشر عبد الكريم غرايبة وعبد العزيز الدوري وعمر المدني ميزانيات الشام في القرن السادس عشر، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٤، ص ٤٩٧-٥٢٢.

مجلة الشهيد

- (مجلة دورية يصدرها مركز الجهاد الليبي ضد الغزو الايطالي في ١٧ أكتوبر من سنة ١٩١١ بمناسبة عيد الثأر)
- ١٤) ومضات من الوثائق العثمانية حول الفترة الأولى للجهاد الليبي، العدد الثالث (١٩٨٢)، ص ٢٣٧-٣٢٦.
- الجزء الثاني من الكتاب الأول من دراسات في تاريخ الجزيرة العربية مطبوعات جامعة الرياض (١٩٧٨) ص ١٤٥-١٦٢
- مخطوطات عن الجزيرة العربية في مكتبة جامعة استانبول
- (وقد صدر المقال المقدم لمؤتمر الرياض قبل نشره في الكتاب في مجلة للدارة (الرياض-السعودية) في العدد الثالث من المجلد الثالث (سبتمبر ١٩٧٧) ص ١٢٤-١٤٧.
- المؤتمر الثاني لبلاد الشام ٩٢٢-١٣٥٨ (١٩٣٩-١٥١٦)
- الجزء الأول، ص ١٣٩-١٥٥، دمشق نشر كلية الآداب.

تغيير طرق التجارة في القرن السابع عشر والمتنافس بين مينائي طرابلس والاسكندرونة

**مجلة دراسات (في العلوم الانسانية)
(عمان-الجامعة الأردنية)**

١٥) قانون نامة آل عثمان (لمحمد الفاتح) الترجمة إلى العربية، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع سنة ١٩٨٦، ص ١٠٧-١٢٧.

١٦) قانون نامة سليمان القانوني، ترجمة إلى اللغة العربية، نفس العدد ص ١٢٨-١٩٣.

١٧) قوانين آل عثمان لعين علي أفندي، الترجمة إلى اللغة العربية، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع سنة ١٩٨٧، ص (٩٧-١٦٨).

١٨) قوانين آل عثمان من تحرير علي جاوش الصوفيوي، نفس العدد، ص ١٦٩-٢٠٣.

***Studies on Turkish Arabic Relations*
(Istanbul 1986)**

١٩) التقسيمات الادارية في العراق في العهد العثماني، العدد الأول ص ٢٢٥-٢٤٨.

**المجلة التاريخية العربية
للدراسات العثمانية**

٢٠) نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع عدد السكان في بعض الولايات العربية في الحكم العثماني. العدد الأول، جانفي ١٩٩٠، ص ١٣١-١٦٣.

٢١) كتب الحساب كشاهد على ما كان يستعمل في وقتها من نقود وأوزان وأكيال ومقاييس، العدد ١٧ - سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨، ص ٢٢١-٢٣١.

**مجلة للبحوث التاريخية
طرابلس الغرب**

٢٢) المصادر المتعلقة بلبيبا في مكتبة جامعة استانبول، ص ٣٤٥-٣٥٨.

مساهمات

٢٣) مالية الدولة العثمانية، صدر في الإدارة المالية في الإسلام، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، الجزء الثاني عمان ١٩٨٩ ص ٥٩١-٦٥٤.

مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)

٢٤) حركة النقد بين استانبول والقاهرة، عدد خاص رقم ٥٧ (أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، ١٥١٧-١٧٩٨ المنعقد في الفترة ٢ سبتمبر ١٩٩٢) أرسلتُ المقال ولم احضر الندوة ١٩٩٢، ص ١٣٩-١٥٠.

**من تاريخ الأقطار العربية
في
العهد العثماني**

تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والمنافسة بين مينائي طرابلس والاسكندرونة

تمهيد

كانت موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط جنوباً وشواطئ البحار المتصلة به شمالاً شرقياً من إيجيه ومرمره والبحر الأسود وبحر آزوف ملتقى تجارة المشرق الأقصى والمغرب الأقصى قبل وبعد اكتشاف الغرب طريق رأس الرجاء الصالح الذي ساعده على الاستغناء عن وساطة الشرق الأوسط والأدنى في هذه التجارة. فالغرب بعد أن انكمش على نفسه بعد انتشار الإسلام عاد إثر الحروب الصليبية يحارب ويتاجر في موانئ الشرق حتى استغنى. وكانت تجارة الغرب مركزة خلال الوجود الصليبي على الساحل الشامي حتى تمكن المماليك، الذين أوقفوا حملة المغول في عين جالوت، من طردهم من عكا آخر حصن لهم على هذا الساحل. وقربت الأحداث وسائل التفاهم والتحالف بين المغول وبين الغرب فأخذ تجار الفرنج من بنادقة وجنوبيين وغيرهم بعد تخليهم عن التجارة مع المماليك يتاجرون مع المغول عن طريق الأناضول والبحر الأسود وبحر آزوف. وتمكنوا من زيارة الصين والهند عبر تلك الطرق. وكان أحد هذه الطرق يبدأ من إيلس (يمرطه ليق اليوم) إلى الغرب من خليج الاسكندرونة فيبلغ أرضروم ومنها بلاد المغول الإيلخانيين أو يبلغ آمد إلى أن يصل إلى خليج البصرة. وظلت هذه التجارة مزدهرة حتى انهيار دولة الإيلخانيين سنة ١٣٣٥ فاضمحلت لغياب الأمن على الطرق وظهور طوائف الملوك في الأناضول وعلى حدوده الشرقية، فعاد البنادقة يتاجرون من جديد مع المماليك عن طريق الاسكندرية بينما بقي الجنوبيون في منتهى طريق تجارة الحرير أي معابر البحر الأسود وبحر مرمره. وقد قل الوارد عن هذا الطريق لانسلااب الأمن بعد

أما باقي المواني فكان عدد سكانها وحاصل مقاطعات جماركها على النحو التالي:

جبايات جمارك المواني

(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)
غزة	عكا	صيدا	صور	الاسكندرونة	أياس
المعشوقة					
عائلة مسلمة	٧١٤	٨٠	٣٨٣	٨١	١٨٦
مجرد مسلم	١٠٣	١٥	١٣٤	٦	١٨
عائلة مسيحية	٣٠٢	—	٢٤	—	٢٩ أرمني
					٢ قبارصة
مجرد مسيحي	—	—	—	—	١
عائلة يهودية	٨٣	—	٣	—	—
يهودي سامري	٨	—	—	—	—
جمرك الميناء	—	١٣,٥٠٠	٢٥,٠٠٠	٢,٣٧٦	٥٠,٠٠٠
المينة	نور محمد الثالث	٩٥٥	١,٠٠٥	٩٥٥	٩٢٨
				٩٨١	

لا تذكر دفاتر الإحصاء ميناء في غزة بل تذكر الباج وهو الجمرك على الطريق البرية وكان يجبي في غزة وفي خان يونس وخان شحود ويبلغ مجموع حاصله ١٠٠,٠٠٠ اقچه. أما باج البهار (التوابل) الذي كان يجبي من قوافل الحج فكان يحصل منه ٥٠,٠٠٠ اقچه. أما

^٨ أنقرة دائرة الطابو، رقم ١٩٢، مفصل غزة.

^٩ أنقرة دائرة للطابو، دفتر رقم ٧٢، مفصل صغد.

^{١٠} أنقرة دائرة الطابو، دفتر رقم ١٧٧، مفصل الشام، المجلد الثاني.

^{١١} أنقرة دائرة الطابو، دفتر رقم ٧٢، مفصل صغد.

^{١٢} استانبول، دفاتر الطابو، رقم ٥٣٠، مفصل عزيز.

^{١٣} استانبول، دفاتر الطابو، رقم ١١٠، مفصل عزيز.

صور فتشير دفاتر الإحصاء على أنها قرية عدد سكانها مع قرية المعشوقة من حيث المجموع هو كما في الجدول. أما الاسكندرونة فلم تكن الا مزرعة في سنة ٩٨١هـ- مجموع اعشار حاصلاتها وغير ذلك من رسوم عرقية كان عبارة عن ٣,٣٠٠ اقچه فقط ولم تكن الاسكندرونة حينها مسكونة. أما لياس فيظهر أنها حافظت على منزلتها كميناء في جنوبي ساحل الأناضول الشرقي وكان دخل جمركها في سنة ٩٣٢ هجرية ٥٢,٢٠٠ اقچه. وبالرغم من أن دفتر احصاء ٩٨١ هجرية لا يذكر اسكلة (ميناء) في الاسكندرونة^(١٤) فان دفتر اجمال احصاء سنة ٩٣٢هـ- يذكر أن حاصل اسكلة اسكندرونة مع اسكلة ارسوز مع اسكلة صوغيجاق في سنجق عزيز كان يبلغ ١٥,٠٠٠ اقچه سنويا^(١٥) ويقول عنها المؤرخ القرماني في حدود ١٠١٣هـ، انها "بليدة" كانت على ساحل البحر والآن خراب وفيها عين ماء عذب وهي على ثلاث مراحل من حلب، بناها أحمد بن أبي داود. وكانت الثغر على ساحل البحر والآن جدد بقربها ميناء للفرنج وبني فيها بعض بيوت ويخشى على بلاد الاسلام من ضرر الكفار فيها^(١٦).

وبالرغم من أن موضوع البحث يدور حول المنافسة بين مينائي الاسكندرونة وطرابلس فإن المنافسة كانت في الواقع بين مدينتي دمشق وحلب. وكان عدد سكانهما في آخر القرن السادس عشر كما يلي:

^{١٤} استانبول، دفتر الطابو، رقم ٩٩٨، اجمال ولايات شرقي الأناضول والولايات الجنوبية عزيز بالنسبة لقبائل اوزر التركمانية التي كانت متوطنة في لواء الاسكندرونة. وكان اللواء يعرف باسم هذه القبيلة.

^{١٥} راجع الحاشية ١٤.

^{١٦} القرماني، تاريخ الأول في اخبار الدول، مكتبة السليمانية، مخطوطات الحميدية، رقم ٨٨٥ ورق ٢٦٥ ظهر.

لعل الانخفاض البسيط في سنة ٩٧٨هـ يرجع لسبب الحرب وقت فتح قبرص. ويشاهد الاستقرار في دخل المقاطعات في النصف الثاني للقرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي). وفي أرقام دخل حلب وأرقام عدد سكان المدينتين دليل على ازدهار حلب ونشاطها التجاري بالنسبة إلى الشام، فإن حاصل جمرك الأفرنج لم يكن في حلب أكثر من ٢٠,٠٠٠ اقچه ودلالية اقمشة الأفرنج من ٥٢,٠٠٠ اقچه. في سنة ٩٢٦ هجرية (٢٣). وما دمننا نذكر كلمة مقاطعة والتزام فأننا نحتاج إلى شرح بسيط لفهم دواعي المنافسة بين الملتزمين.

المقاطعة والالتزام:

لم يكن للدولة العثمانية، وشأنها في ذلك شأن معاصراتها من الدول، جيش من الموظفين كما هو في زماننا الحاضر لجباية أنواع المداخل للخزينة. فقد كانت تفرد الخدمات أو الجبايات فيجعل منها مقاطعة وتعني احتكار في أكثر الأحيان. فالمقاطعة هي ما أفرد من أقلام دخل الخزينة من جباية (كجباية اعشار وخراج الخواص السلطانية في منطقة ما أو جباية جزية نصارى محل ما أو جمرك ميناء ما...) أو عمل (كنظارة على التجيم في معدن فضة أو نحاس وأخذ وجباية الحصاة العائدة للميري، وهي الركاز الإسلامي، وشراء الباقي من أصحابها على حساب الخزانة. أو تشغيل دار ضرب وصك العملات من الذهب أو الفضة أو النحاس فيها معاً أو كل على حدة واعطائها بالضمان (الالتزام) لبعض الأشخاص على المستوى الفردي أو المجموع من الشركاء. وكانت المقاطعة تُضمّن بالمزايدة فمن زاد وجاء بكفلاء معتبرين يلتزم المقاطعة لمدة ثلاث سنين كان يعبر عنها بـ (تحويل) ويمكن الجمع بين تحويلين أو ثلاث تحويل كما انه كان في استطاعة أي كان أن يزيد في سعر المقاطعة قبل انقضاء التحويل ويلتزم ابتداء من يومه حتى آخر التحويل ويحاسب الملتزم الأول على حساب قسط اليوم، أي على ما يجب على ذمته من حاصل قسمة بدل الالتزام على عدد أيامه مضروباً بعدد الأيام الذي تصرف بها بالمقاطعة. ومن لا يستطيع أداء ديونه يصادر شخصياً ثم يصادر كفلؤه ان لم يؤدوا مقدار ما كفلوه به، إذ ليس من المشترط أن يلتزم كل واحد منهم بكل المبلغ، ثم يسجن هو وقد يقتل فالملتزم يضطر لأن يجبي ما يفي بقسط اليوم بالاضافة إلى نفقاته الضرورية على

^{٢٣} استانبول دفاتر الطابو، رقم ٩٣.

الملتزم في الجمر ك مثلاً ٣ أثواب من مائة ثوب عوضاً عن ٣ % من القيمة فإن أخفقوا سعوا لتعطيل الاسكلة بالاتفاق مع دفتر دار الاسكلة الأخرى.

وظل الوضع على هذا الحال طوال القرن السابع عشر حتى كان آخره حيث بدأ نجم ازميز يسطع ونتجه تجارة المشرق إلى الشمال أكثر. فينقل Paul Masson عن وثيقة في الأرشيف الفرنسي في باريس تعود لسنة ١٦٧١ أن تجارة حلب لم تعد التجارة التي كانت قبل ٢٤ سنة فلا يقدم اليها من القوافل السبع التي كانت تجيء من الهند الا قافلة واحدة كان يطلق عليها الكبيرة تحمل بعض الأقمشة والادوية. ولا يأتيها من العجم وديار بكر الا ثلاث أو أربع قوافل تحمل ما تفقده القافلة الكبيرة. ويأتي حلب من الموصل وحصن منصور، وهم على مسافة ١٢ يوماً من حلب البلوط... أما باقي القوافل فانها كانت تذهب رأساً إلى ازميز حيث لا يتعرض التجار لأداء الجمارك العالية ولا يتعرض انفسهم لتعسف الحكام أو الملتزمين وفوق ذلك كانت ازميز أقرب إلى استانبول في حالة الشكاية (٥٩).

⁴⁹ Paul Masson, Histoire de commerce des Français dans le Levant au XVII^e Siècle.

ميزانيات الشام في القرن السادس عشر

ان ما نسميه للسهولة - ميزانية عثمانية لما قبل عهد المشروطة ليس الا "الحساب القطعي" لما دخل، أو فرض انه دخل الخزينة من المبالغ، وما صرف أو فرض انه صرف منها. كما يدل عليه مطلع كل ميزانية فما الميزانية، إلا "اجمال وارادات ونفقات الخزنة العامة... في سنة خلت".

بينما الميزانية في العصر الحاضر مشاريع وخطط تحتاج لنفقات تتقدم به حكومات لمجالس تستأذن منها لطرح وجباية ضرائب تقوم بالحاجة، فهي مخطط لبداية، بينما الميزانيات العثمانية حساب نهاية.

غير أننا لا يجب أن نغتر بهذا الفرق فالمهم هو معرفة إمكانيات الدولة في مختلف أطوارها وتطورها على مر الأعوام. وكما يجب أن لا يغرب عن النظر ان الميزانيات وإن لم تكن نظير أمثالها من الميزانيات المعاصرة في أنها تطلب موافقة مجلس فانها لم تكن عشوائية من هذه الناحية^(١). فإن لها قواعد مقررة مستقرة من الصعب تغييرها. فالدولة لها مصاريف مستقرة قد يستحيل تجنبها يقوم بسدها دخل مقرر يرجع زماً إلى عهد فتح البلاد وقد يسبق ذلك، فما التكاليف والضرائب الا أشياء تتوارثها الدول كل منها عن ما قبلها. وقد تضع الدولة الفاتحة شيئاً منها رغبة في جلب قلوب الناس وأملاً في طمأنينتهم للحكم الجديد. وإن من يطلع على القوانين التي في مطلع كل دفتر من "الدفاتر الخاقانية" أي دفاتر الإحصاء، أو دفاتر الطابو ومنها "دفتر المفصل" بالنسبة لكونه يُفصل ما في كل لواء من مكلفين بالضرائب وغير مكلفين

^١ فميزانية الدولة بعد تنظيمها تُقرأ بحضور السلطان فيقرها أو يكر أشياء منها وميزانيات الولايات تأتي مع الدخل الفانض عن المصروف المحلي الذي يجب أن يكون على المستوى المتعارف عليه.

وما في أيديهم من أراض عليها خراج أو عشر... وما تنتج كل قرية وما هو نصيب الدولة من ذلك... سوف يرى أن تلك القوانين موروثة من الحكم البائد. وأن الدولة السائدة قد وضعت بعضاً منها على أنها "بدع مرفوعة". ذلك هو الحال في سوريا، وفي العراق كما هو في الأناضول أو في "روم إيلي" أي الأراضي الأوربية التي كانت تحت الحكم العثماني.

إننا إذا أردنا "الميزانية" بمعنى قريب من المعنى الحديث فعلينا أن نبحث عنها قسماً في هذه "الدفاتر الخاقانية". وما قلنا قسماً إلا لأنها لا تفيد إلا الدخل وقسم من الدخل الذي هو في نفس الوقت صرف. فالدقتر الذي يلخص "المفصل" والذي يدعى "بالاجمال" كان يفيد عن انقسام دخل الولاية أو اللواء الذي تم احصاؤه بين السلطان وبين التيماريين (من أمير وزعيم وتيماري) وبين الأوقاف. فحصة التيمار هي دخل الدولة ودخل التيماريين في الوقت نفسه، ودخل هؤلاء هو نفقة ومصاريف بالنسبة للخزانة التي تمثل الدولة. والحق وسوف نرى أن "اجمال واردات ومصاريف الخزانة"، سواء كان اجمال خزانة الدولة أو اجمال خزانة اقليم منها ليس إلا اجمال حساب "الخاص السلطاني" وما كان ينفق منه في المملكة بالنسبة للميزانية العامة أو في اقليم ما بالنسبة إلى ميزانيته. فالإقطاعات لكونها دخل ومصرف متكافآن ما كانت لم تكن في حساب الميزانية.

ميزانيات الدولة وميزانيات الأقاليم

كانت الممالك العثمانية، منذ أن أصبحت إدارتها رئيسياً عن يد واحدة أمر عسير، صارت تنقسم إدارياً إلى "ولايات" أو "إيالات" كانت تضم "سناجق" أو "الويه" تجمع أقضية والأقضية تتركب من نواح والنواحي تجمع عدة قرى، وكان على كل سنجق أو لواء "أمير" هو "سنجق بك" أو "ميرلوا" أي "أمير اللواء" وبما أن في كل ولاية عدة سناجق فأمر الولاية هو "بكلر بك" أو "مير ميران" أي "أمير الأمراء" فيها. أما الأقضية فكان فيها "سوباشي" من قبل "أمير اللواء"...

والولايتان الرئيسيتان اللتان كانتا تشكلان الجذع من الامبراطورية العثمانية أي ولاية "الأناضول" وولاية "روم إيلي" كانتا أساس الميزانية ودفترداريهما كانا يقومان في العاصمة ويشاركان في الديوان و "الدفتردار" الذي يمثل وزير المالية هو "دفتردار روم إيلي" فعلاً.

أما الولايات البعيدة فإن البعض منها كان تابعاً للبعض الذي يقيم فيه دفتر دار، فالولاية التي كان فيها دفتر دار كان هذا يجبي أموالها ويصرف منها ما كان يُعتاد صرفه في محله ولا يتجاوز المعتاد ما لم يؤمر. وكان يضبط حسابات أموال ولايته ويسجلها يومياً في دفتر كان يدعى "روزنامه" أي "دفتر اليومية". والدفتر أو بالحري الحساب الذي نريد أن نعبر عنه بأنه "ميزانية" تلك الولاية ليس الا مختصراً لما في دفتر اليومية من الحسابات مبنية حسب الدخل وأنواعه وحسب النفقات وأجناسها.

وكانت سوريا في العهد العثماني تنقسم في القرن السادس عشر وحقبة طويل من السابع عشر إلى ثلاث ولايات "حلب" و "الشام" و "طرابلس الشام" أما القسم الذي يشكل البادية بين العراق وسوريا وتركيا حالياً فإن منه ما كان ينضم إلى ولاية الموصل ومنه ما كان يتبع الرها كلواء عنة وهيت ودير الرهبة وما إلى ذلك وكانت امرتها في عائلة أبو ريش أمير البادية. وكان لكل من حلب والشام وطرابلس دفتر دار وميزانية مستقلة. ويظهر ان البادية كانت تابعة لميزانية ديار بكر.

وكان يدخل في عداد ولاية الشام في القرن السادس عشر وشئ من القرن التالي أحد عشر سنجقاً. فصلهم بناء على أن دخل الولاية يتناسب نسبة مبسطة مع وسعها جغرافياً، وهي الشام وصفد والقدس وعجلون ولجون وغزة ونابلس وتدمر وصيدا وبيروت وكرك الشوبك^(٢).

ويظهر من تقلص دخل الولاية في القرن السابع عشر ان بعض هذه الألوية قد فصلت عنها أما مالياً فقط أو مالياً وإدارياً. فبينما كانت أموال الشام المتوفر من المقاطعات والجزية تبلغ أكثر من ٩٢٤ ١٩٧ غرشاً أسدياً، كانت خواص صيدا وصفد وبيروت والشوف تبلغ ٢٢٧ ٢١١ غرشاً يصرف منها محلياً ٢٦٢,٥ ٥٠ غرشاً ويرسل الباقي وهو ٩٧٢,٥ ١٦٠ غرشاً إلى استانبول^(٣). أما الشام فكما سنرى فإن دخلها في هذا القرن كان يصرف محلياً.

^٢ راجع قانون نامه عين علي أفندي وقانون نامه علي جاوش الصوفيوي في هذا المجلد وراجع مقالنا أيضاً عن "نسبة عدد سكان المدن إلى مجموع السكان في بعض الولايات العربية في العهد العثماني" حول ما يدخل في عداد لواء الشام وفي عداد ولاية الشام في هذا المجلد أيضاً.

^٣ أرشيف رئاسة الوزراء، دفاتر المالية رقم ٢٤٧٥.

والخدمة. فلهذا كان الأمر يستدعي أن يبرئ كل منهما ذمته عند انفصاله. ولذا نرى في القرن السابع عشر - إذ الميزانيات للولايات متوفرة نسبياً - أن منها ما لا يبلغ السنة ومنها ما يفوقها، فالدفتردار يقوم بأعداد اجمال محاسبته إذا انفصل شخصياً أو إذا انفصل أمير الأمراء عن ولايته مهما كان طولها زمنياً.

ولا ينفي هذا، بالرغم من أن معظم الميزانيات متفاوتة زمنياً، أن تكون الميزانيات من حيث المبدأ ميزانيات سنوية، وكانت هذه السنة سنة خراجية تبدأ في النوروز (أو النيروز كما هو في عرف بلاد العرب) أي الحادي عشر من آذار قبل إصلاح التقويم سنة ١٥٨٢ و ٢١ آذار بعده. والميزانية التي ستكون أساس المحاضرة اليوم هي الميزانية المخضرمية لإصلاح التقويم الغريغورياني فإنها تبدأ في ١١ آذار ١٥٨١ وتنتهي ٢٠ آذار ١٥٨٢ والعشر الأيام هي فوات.

ترتيب الميزانية

هذه الميزانية على غرار أمثالها مكتوبة بخط السياقة وبالأرقام الديوانية مبوبة على أنها عملية طرح وإن كان ترتيب المواد كأنه لا يفيد ذلك إذ أن مواد الميزانية والأرقام التي تقابلها مجمعة جُملاً، جنباً إلى جنب وليس على شكل أسطر متوالية وأرقامها مقابلها على النمط الحديث كما أرجعناها إليه نحن هنا لنقربها إلى الفهم ونسهل إمكانية الجمع والطرح بالأرقام الهندية. فأرقام الديوان أو أرقام "السياقة العربية" ليست إلا اختصار لفظ العدد أو الجملة العددية بالعربية كـ (ما ح سة) أي (مائة وخمس وستون).

تتركب الميزانية في الأصل من مجموع أبواب الدخل الذي يطلق عليه "أصل المال" ومن مجموع أبواب المصاريف الذي يعبر عنه بـ "وُضِعَ من ذلك" أو "وُضِعَ ذلك" يقصدون به خُطَّ أو طُرِحَ من الأصل. ولا تخلو عملية الطرح من حيث الفرق من ثلاث امكانيات.

يكون الفرق إيجابياً إذا كان الأصل يفوق الموضوع (المطروح) فيطلق عليه اسم الباقي. وإذا كان المصروف يزيد على الأصل أي إذا كان هناك عجز وضع الكاتب شرحاً عليه زيادة المصروف عن الأصل وإن أحاط المصروف بالدخل كتب مقابل موضع الفرق تعاماً يشير بذلك إلى أن الأصل صرف بكامله.

تُرتَّبُ ميزانيات الولايات لأجل إرسال الباقي من اصل المال إلى الخزانة المركزية. وقد يقتضي صرف أشياء من الباقي بعد عقد الميزانية مرة أو عدة مرات يصطلحون عليها مصطلحات يدرك منها عدد المرات من الصرف المؤخر.

٢٢ ٠١٠ ٧٠٨

فأصل المال (الدخل) في ميزانيتنا هذه مقوم بالبارة هو

١٢ ٢٣٧ ١٤٠

وضع من ذلك (المصاريف)، هي

٩ ٧٧٣ ٥٦٠

الباقي

٩ ٤٥٨ ٩٢٦

من ذلك الباقي

٣١٤ ٦٤٤

صح الباقي

٢٩٨ ٣٩٠

من صح الباقي (مصاريف متأخرة)

١٦ ٢٥٤

نص الباقي

وهذه العملية قد تطول وتتكرر وكل مرة منها "ينعت الباقي" باسم جديد متعارف عليه لدى الكتاب يعرف منه عدد المرات التي تكررت فيها عملية الطرح.

ولكن الكاتب إذا أراد أن يرتب الإجمال رتَّبَهُ بصورة يصعب فيها - عملية الطرح والجمع ولكن يسهل عليه فيه العثور بسهولة على ما يبحث عنه. فهو معطي للمجموع في البداية رقم واحد تحت شرح يفيد عن المقصود يملأ الصحيفة عرضاً ويرتب المفردات تحت ذلك جملاً أصغر حجماً. (أنظر أصل الميزانية في نهاية البحث).

أصل المال (أو الدخل للخزينة)

كان الدفتردار عندما يقوم باعداد "الاجمال" يضعه عادة في مطلع دفتر "الروزنامجه" التي تحوي حساب مقدار الدخل والمصروف اليومي. فلهذا كان يتوخى الاختصار إلى أقصى حد. فإذا ما أريد الاطلاع على ما كان يتركب منه الدخل وجب العودة إلى دفتر اليومية وجمع وتبويب أرقام كثيرة للحصول على ما لخصه الكاتب. ويتضح من الأرقام ان الدخل لهذه السنة لم يكن بالدخل الحالي لذاك العام بالضبط فان ثمة مبالغ جُبيت باقية عن سنين ماضية، بينما

هناك مبالغ تعود لفترة دور الميزانية التي لم يكن في الاستطاعة جبايتها في وقتها. فأصل المال إذن لا يمثل الا متوسط الدخل. أما الدخل السنوي اذا أردناه خالصاً لسنته فيجب ان نستقصي عنه في "الدفاتر الخاقانية" فان مجموع أرقامها تعطي فكرة عن "الدخل المتوسط" الحاصل من الجبايات في ظرف عام لمدة طويلة، كان يحاسب عليها "الدفتردار" و "أمير الأمراء" ويطلب منهما "النقص" أو "البيان عنه أو عن أسبابه" إذا كان هناك عجز أو عن "أسباب الفائض" إذا كان ثمة فائض عنه. فقد ينجم عن ظلم. (نذكر على سبيل المثال انكار سليمان القانوني للمبالغ التي فاقت المعتاد لارسالية مصر للولاة الأول لمصر فارسل عدة قضاة للتحقيق في قضيتها سنة ٩٥١ هجرية)^(١٠).

يلخص لنا دفتردار الشام دفتر روزنامته تحت أربعة أبواب:-

الباب الأول) بقية منتقلة من العام الحالي ومن حساب الدفتردار السابق لم تصرف في وقتها ولم تبعث إلى الخزانة المركزية.

الباب الثاني) حاصلات بيت المال في طريق الحج الشريف. وهي أموال من توفي ولم يعرف له وارث سواء كان من "الخاصة" أي ممن له علاقة باي صورة كانت بالدولة من موظف فملتزم أو جندي أو سواه أو من يلوذ بهم و "عامة" من سواه الناس.

الباب الثالث) عوارض ولايتي الشام وطرابلس.

والعوارض هي الضريبة العارضة التي يدل عليها اسمها "المتنوعة" التي كانت تلجأ إليها الدولة عند الضيق وعندما تعجز عن سد نفقات عارضة، كنفقات حرب جديدة مثلاً، والعثمانيون في هذا الوقت كانوا في اشتباك مع ايران في حرب طاللت اثنتا عشر عاماً، لم تجر الا الخراب وانهاك قوى الطرفين المتحاربين.

والعوارض ضريبة كانت تكلف بها أناس دون غيرهم، فقد كان يستثنى منها الأئمة والخطباء والسادات والأشراف والقائمون ببعض الخدمات للدولة. وهذه الضريبة قد تكون نقدية وقد تكون عينية وقد تكون خدمة بدنية حسب الوضع، ويستبان من هذه الميزانية انها نقدية.

^{١٠} أرشيف قصر طوب قابو، دفتر المهمة رقم D 13221، الحكم رقم ٦. وهو تحت الطبع في إرسیکا

وكان كل ٤ أو ٥ خانات (جمع خانة) (أي عائلة) تشكل "خانة عوارض" كان يوزع عليها المبلغ المطروح على "خانة العوارض" فان كان مثلاً دينار وهو ٦٠ اقچه في القرن السادس عشر تحملته خمس عائلات كان نصيب الواحدة ١٢ اقچه.

فإن كان خدمة عينية كامداد الجيوش وهي في سيرها بالميرة كانت أهل البلاد التي يمر بقربها الجيش في انتقاله تستعد فتخزن له ما يكفي لسد حاجته عند كل منزل ينزله وهذه الضريبة كانت تسمى "النزل" فمن كان قريباً شارك عينيا ومن كان بعيداً من أهل ولاية نائية شارك نقدياً. فكان يوزع على "خانة العوارض" تحت اسم "نزل او سورصات" مقدار معين من حنطة وشعير ودقيق. تجمعها أهل "الخانة التي تتكون منه كما نوهنا به أعلاه من ٤ أو ٥ عائلات وتؤديها إلى من سيقوم بنقلها إلى المنزل الذي سينزل فيه الجيش.

أما خانة العوارض التي في بلاد بعيدة فانها كانت تشارك بها نقدياً فكانت تدفع قيمة ما على خانة العوارض من قمح وشعير ودقيق... وتكون هذه المبالغ، مبالغ احتياطية تستخدمها الدولة في شراء الذخيرة إذا لم يف بالحاجة ما جلبه السكان على طريق الجيش أثناء انتقاله.

وان كانت الضريبة بدنية كخدمة التجنيف في الاغربة فان البعض كان يشارك فيها بدنياً والبعض يشارك نقدياً بالانفاق على من يشارك فيها بدنياً. فكانت مثلاً كل ٥٠ عائلة تخرج مجذفاً وكان الباقي ينقدونه ما ينفق به على نفسه أثناء قيامه بالخدمة.

الباب الرابع) تجمع الضرائب المعتادة الحاصلة في عامها وثمة بقية من ضرائب تعود لأعوام سابقة. وبلغ مجموع جبايات هذا العالم ١٠٨ ١٥٤ ١٩ بارات تفصيلها:

(١) من المقاطعات ٨٨٤ ٠٢١ ١٢ باره ليس لدينا أرقام عما كانت عليه هذه المقاطعات في هذا العام ولكن نستطيع الرجوع إلى الجداول رقم واحد لنحصل على فكرة في هذا الصدد. ولدى تصفحه سوف يرى ان منها شئ كان يحصل من التجارات والصناعات من مقاطعات المدن وشئ من ضريبة على الرؤوس وهي الجزية نرى ان الدفتردار أفرد لها فصلاً على حدة هو الفصل الثاني وأما الباقي وهو المعظم منها فليس الا ضرائب زراعية من عشور ورسوم.

وفي الفصل الثاني يفصل الدفتردار عن ما تم جبايته من جزية الأعوام السوالم والعام الحاضر وشئ من العام المقبل. إذ ان الجزية ضريبة تجبى على حساب السنة القمرية. والميزانية ميزانية سنة خراجية تمتد على الأقل على سنتين هجريتين.

أما الفصل الثالث فانه يحوي مبلغ الرسوم التي كانت تجبى عندما يعطى لصاحب التيمار "براءة" (شهادة) تخول له حق التصرف في تيماره رسميا وقد بلغ مقدار ما جبي من ذلك ٦١٢ ٧٣ باره ومنه أشياء تعود لسنتين ماضية.

أما الفصل الرابع فهو تفصيل دخل يحصل عن تفاوت سعر العملة. قد يجدر ان نقول انها ضريبة تجبى من العملة فان الخزانة إذا ما استوفت ضريبة ما نقدا ذهبيا أو "بادشاهي" أو "غرشا" فانها كانت تحسب سعر العملة بسعر منخفض فمثلا كانت الخزانة تجبي الذهب بسعر ٧٨ بارة فإذا ما دفعت للجند رواتبها أو اشترت من السوق حاجيات دفعت الدينار على ان سعره ثمانين بارة. وكذلك "الغروش" وهو عملة أجنبية في ذلك العهد.

أما الفصل الخامس فانه يفصل عن أموال متفرقة، عارضة في الغالب.

المصاريف

وتكون مصاريف الولاية (ثلاثة أبواب)

(١) الرواتب وكانت تسمى بـ "المواجب" أو "العلوفات" وكان يقصد منها ما كان يدفع للجند من أجور وكانت تؤدى على حساب السنة القمرية مرة كل ثلاثة شهور يدعى كل منها قسما (انقسام مصر رجج ورشن ولذذ) أما رواتب الموظفين في ديوان الشام فكانت تؤدى شهريا وتدعى "ماهية" أو "شهرية" وكان أمير الأمراء يتقاضى راتبه سنويا (ساليانة) والميزانية لا تذكر رقمه وهو مليون ومائة ألف اقچه لأنه كان يحصل عليه من اقطاعه. وما الميزانية الا حاصل ومصرف الخواص السلطانية.

(٢) النفقات التي كان الدفتردار يذكرها تحت اسم "الاجراجات" وقد بلغت ٨٠٢ ٢٩٣ ٧ بارة، صرف معظمها لنفقات مخزن مطبخ الحج ومصاريف استقباله وكراء جمال للنقل... بلغت من حيث المجموع ٤٦٨ ٦٦٠ ٦ بارة وصرف الباقي وهو ٣٣٤ ٦٨٧ بارة في

أمور متفرقة منها لشراء حاجيات للمطبخ السلطاني (سكر نبات وزبيب..) ومصاريف آخر نفتقد فيها ما ينفق في الإعمار. ولا نجد إلا في المادة الأولى مصروف ترميم بعض المباني الأميرية إذا صح أن يقال إنه إعمار.

وقد بقي بعد ذلك ٣١٦ ٨٥٧ ٩ بارة.

أنفق منها ما تفصيله في الميزانية في المادة الرابعة ومن ذلك مصروف ترميم جسر عامر على طريق الحج ومصاريف بناء قلعة على الساحل هي قلعة عيون التجار. أما ما كان يقتضي نقله إلى خزانة استانبول وكان يتركب من ٧٢٠ ٠٠٠ بادشاهي وهي عملة مماثلة للشاهي الايراني كان الناس يصرون على تسميتها بـ "شاهي" تبلغ قيمة الواحد منها عشر أقيات فيبلغ ثمنها ٧ ٢٠٠ ٠٠٠ اقچه بينما ميزانية الدولة لهذا العام تفيد انها كانت ٧ ٢٢٣ ٤٠٨ اقچه ولا يسهل تعيين الفرق الذي كان ضمنه لما أرسل إلى الحدود الايرانية للحصول على هذا الرقم.

ينبغي أن يعرف بأن أرقام ميزانيات مصر وسوريا اللتين كانتا تحت الحكم المملوكي سابقا كانت تقوم بالنقدين الذهبي ويعبرون عنه بكلمة "سكة حسنة" والنقد الفضي الذي يطلق عليه اسم "باره". وقد اكتفينا بأرقام الميزانية مقومة بهذه العملة فقط. وما على القارئ إلا أن يقسم أرقام الميزانية على ٨٠ ليحصل على ما يقابل ذلك الرقم بالسكة الحسنة.

الدخل الكامل لولاية الشام

الميزانية، كما يستبان هي دخل السلطان أو بالحري دخل الخواص السلطانية فهي بهذا لا تجمع كل دخل الولاية. فدخل الولاية لا نحصل عليه الا بضم الاقطاعات وما كان يحصل للأوقاف. وفي الجدول رقم اثنين ملخص دخل الشام لسنة ٩٣٢ هجرية.

مقاطعات ولاية الشام وما كانت تحتله
سنة ٩٦٩-٩٧٤

جدول رقم (١)

سنوية الالتزام	قيمة الالتزام	سنوات الالتزام	عام	الملزم	المقاطعات	رقم
اقچه	اقچه	الالتزام	عام	الملزم	دار الضرب (الذهب والفضة	١
٧١ ٧٥٠	٢٨٧ ٠٠٠	٤	٩٧٠	خواجه عبيد ومحمد بن مزيد	والفلوس)	
٢٩٩ ٥٤٢	١ ١٩٨ ١٧٠	٤	٩٦٩	محمد بن علي ومحرم..	احتساب الشام والصلحية	٢
٥٥١ ٦٦٦	١ ٦٥٧ ٠٠٠	٣	٩٦٩	محرم وعبد العزيز..	قبان خان لليهون ودار البطيخ	٣
٢٢٨ ٤٢٦	٦٨٥ ٢٨٠	٣	٩٦٩	علي درار	باج سوق الغنم	٤
١٧٦ ٢٣٤	٨٨١ ١٧٠	٥	٩٧٠	عمر التيماري	رسم ميزان الحرير	٥
٧٧ ٢٨٢	٣٨٦ ٤٦٠	٥	٩٦٩	عمر ومقصود	جمر ك الشام	٦
٧٣ ٣٣٣	٢٢٠ ٠٠٠	٣	٩٧٠	عمر وزكريا	باج سوق الخيل	٧
٥٤ ٣٣٣	١٦٣ ٠٠٠	٣	٩٧٠	حاجي مقصود وزين	مصبغة الشام	٨

العابدين

٥٦٠٦٦	١٦٨٢٠٠	٣	٩٦٩	عيسى ويوسف	باشخانة (رواسين)	٩
١٦٨٠	٥٠٤٠	٣	٩٧١	حاجي علي	طاحون داخل القلعة	١٠
٤٨٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٣	٩٦٩	عاشور (سوباشي)	باج سوق الغلة	١١
٨٢٣٥	٢٤٧٠٦	٣	٩٦٩	پروانه	باج سوق (خان) الاسرى	١٢
٣٢٩٢٠	٩٨٧٦٠	٣	٩٦٩	پروانه	المحبس	١٣
١١٠٠٠	١١٠٠٠	١	٩٦٩	تاج الدين	دلاية سوق السماق	١٤
٥١٠٤	١٥٣١٢	٣	٩٦٩	علاء الدين	حمام الغزالي في الشام	١٥
٧١٩٦٠١	٢١٥٨٨٠٣	٣	٩٧٠	عمر بن عبد العزيز	باج بيهار (توابيل) قافلة الحج	١٦
				الشريف		
[٨٤٤٨٠١	٣٣٧٨٤٠٤	٤]			
٢٨٤٣٣٣	٨٥٣٠٠٠	٣	٩٧٠	عمر علي وشركاه	باج اضفار في اطراف الشام	١٧
٦٢٣٥٩٣	٢٤٩٤٣٧٤	٤	٩٦٩	محمد وعبدي	خواص المرج والغرطة	١٨
٢٣٥٧٩٨	٩٤٣١٩٤	٤	٩٦٩	"	خواص اقليم الزبيب	
٤٤٤٧٣	١٧٧٨٩٣	٤	٩٦٩	"	اوقاف ابري	
١٦٢٢٥٠	٦٥٣٠٠٠	٤	٩٦٩	"	خواص نواحي حوران	

١٤٦ ٣٣٣	٤٣٩ ٠٠٠	٣	٩٧٠	محمد بن سفر	خواص الزبداني ووادي بردى	١٩
٤٤ ٣٣٣	١٣٣ ٠٠٠	٣	٩٧٠	درويش جلبى زعيم	خواص عرقوب	٢٠
١٩٧ ٥٢٣	٥٩٢ ٥٧١	٣	٩٦٩	اسماعيل، سوباشي	خواص وادي التيم	٢١
٣١٥ ٣٣٣	٩٤٦ ٠٠٠	٣	٩٦٩	محمد بن حنش	خواص كرك نوح	٢٢
٣٥٥ ٦٩٧	١٠٦٧٠٩١	٣	٩٦٩	محمد وشركاه	خواص شوف البياض وخماره	٢٣
٩٥٥ ١٠٩	٢ ٦٦١ ٢٣٥ (١١)	٣	٩٦٩	محمد بياده (من المشاة)	خواص بعلبك	٢٤
[٨٤٦ ٥١٣	٢ ٥٣٩ ٥٤٠	٣	٩٧٤]			
٢٨٢ ٧٦٢	١ ١٣١ ٠٤٨	٤	٩٦٩	محمود چادر جي (خيام)	خواص قارا و قلمون وجبة العسال	٢٥
٢٥٣ ٥٠٠	٧٦٠ ٥٠٠	٣	٩٧٠	أحمد بن محسن	ملحة تدمر	٢٦
٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	١	٩٧٠	(-)	زعامت قايتباي (قرية حسرو	٢٧
٢٩٩ ٦٦٦	٨٩٩ ٠٠٠	٣	٩٦٩	علي صفدي	ومزارع)	
				محمد بسن شرف الدين	خواص الحولا (الحولة) والشعراء	٢٨
					خواص غرب تابع قضاء بيروت	٢٩

٤١١ ١٤٠	١ ٢٣٣ ٤٢٠	٣	٩٦٩	واسماعيل	٣٠	خواص جرد و متن تابع قضاء أحمد	بيروت
٣٧١ ٨٥٠	١ ٨٥٩ ٢٥٠	٥	٩٦٩		٣١	خواص جبل كسروان	بيروت
١٧٤ ...	٨٧٠ ...	٥	٩٦٩	منصور	٣٢	أوقاف ابراج بيروت	بيروت
١١٤ ٦٦٦	١١٤ ٦٦٦	١	٩٧٠	منصور	٣٣	مقاطعات منفردة في بلدة بيروت	بيروت
٨٢ ٤٠٠	٢٥٧ ٢٠٠	٣	٩٦٩	فرهاد ومحمد	٣٤	أسكلة (ميناء) بيروت	بيروت
٢٧٦ ٤٢٨	٨٢٩ ٢٨٥	٣	٩٧٠	حذر يهودي ومحمد	٣٥	فائدة ملح بيروت وعكا وصيدا	بيروت
١٨٣ ٣٣٣	١ ١٠٠ ...	٦	٩٧٠	حذر يهودي ومحمد	٣٦	خواص صيدا	بيروت
٥٠٨ ...	٢٠٣٢ ...	٤	٩٦٨	محمد بك	٣٧	شرف ابن معا (معن) في قضاء	بيروت
٣٩٨ ٥٠٠	١ ١٩٥ ٥٠٠	٣	٩٧٠	محمد بك	٣٨	عوائد أغنام تركمان وأكراد ولائية	بيروت
٣٩٨ ٤٨٦	١ ٥٨٥ ٩٤٦	٤	٩٧٠	الشام	٣٩	خواص شقيق وطبرية وعكا	بيروت
٨٢٩ ٩٩٢	٤ ٩٧٩ ٩٥٤	٦	٩٧٠	خسرو بك، زعيم		ومقاطعات نفس صفد	بيروت

٧٩٤ ...	٣ ١٧٦ ٠٠٠	٤	٩٧٠	خواص حده ويساك ؟ في لواء صفد	درويش محمد بك	٤٠
٦٠٧ ٣٣٣	٣ ٠٣٦ ٦٦٥	٥	٩٧٠	الشريف		
٥٨١ ٢٧٦	٥٨١ ٢٧٦	١	٩٦٩	خواص غزنة والرملة والقدس	ولي جري باشي	٤١
[٣٧٠ ٠٠٠	١ ٤٨٠ ٠٠٠	٤	٩٧٠.]	خواص لواء نابلس	سمندر بك سلحدار	٤٢
٢٥٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٤	٩٧٠	خواص ناحية بني صعب تابع لواء	يوسف جروش	٤٣
				نابلس		
٣٣ ٣٣٣	١٠٠ ٠٠٠	٣	٩٧٠	رسوم النور (غربتان) والك	يبرى وخضر	٤٤
٥٦٨ ١٠٦	٥٦٨ ١٠٦	١	٩٧٠	جزية نصارى (كبران) ولاية	اللياس كتخدا، زعيم	٤٥
[٦٢٩ ٤١٤		١		الشام وجزية اليهود	[سنة ٧٥ مع ترقى جلوس السلطان	
				جزية نصارى ويهود القدس	مصطفى كتخدا	٤٦
٦٤ ٣٢٠	١٢٨ ٦٤٠	٢	٩٧٠	الشريف وغزة والرملة ونابلس		
				(نابلس)		
٢٥ ٥٦٢	٢٥ ٥٦٢	١	٩٧٠	جزية نصارى ويهود نواحي صفد	محمد نجم زاده	٤٧

٤٨ مقاطعات لواء جبلة وحمص ممسا

فصل عن لواء حلب وألحق بلسواء

الشم:

١ ٢١٦ ٣٢٠	٤ ٨٦٥ ٢٨٠	٤ ٩٧٣	حسن بن محمد ملتزم	أ - خواص جبلة ونواحيها
٦٠٤ ...	٢ ٤١٦ ٠٠٠	٤ ٩٧٢	محمد بن محمد	ب - خواص اللاذقية
٥٣٧ ٨٢٩	١ ٦١٣ ٤٨٧	٣ ٩٦٩	يوسف بن اورنكي وابراهيم	ج - خواص حصن الاكراد
٣٧٠ ٢٤٠	١ ٠١٠ ٧٢١	٣ ٩٦٩	يونس تيماري	د - خواص صافينا
١٦ ١٧٢ ٩٨٩				

(المصدر: دفتر المقاطعات من دفاتر المالية رقم ٤١٧٥ أرشيف رئاسة

الوزراء)

جدول رقم (٢)
ولاية الشام في سنة ٩٣٢ هجرية

لواء الشام وما كان يقفه

٨٤٤	قرى
١٢ ٨٣	مزارع
٣٤ ٣٤٥	مكلفون بأداء ضريبة العوارض (خانة)
٤ ٣٢٧	معافون من العوارض (خانة)
٣ ٤٨٧ ٣٩٠	الدخل من الأموال المتفرقة من مقاطعات بلدة الشام
٦ ٤٥٢ ٨١٦	دخل قرى وباقي بلاد اللواء
٤٧٩ ٤٩٢	عوائد من دورة وخدمات وما إلى ذلك
١٨٥ ٢٦٢	حمايات
٣٩٤ ٨٩٧	أعشار الأوقاف والأموال الحاصلة من كل اللواء
	حاصل أراضي ويساتين من توابع الغوطة وحاصل الدكاكين والخانات
	وحاصل عن المحاكرات (من حكر) في لواء الشام
١ ٦٦٣ ٨٠٨	
٦١٣ ٦٦٥	المجموع
١٢	

أقچه	مكلفون	معافون	دمشق المدينة
٣ ٤٧٨ ٣٩٠	٩ ٥٨٤	٨٣٩	السكان (خانة)

١ ٦٦٢ ٨٠٨	حاصل عن قطع من الأراضي
١٢ ٣٩٥	غفارة عرب آل علي في ناحية المرج والغوطة
٧ ٨٠٣	معادية

٨٠ ١٠٥	٧٥	٥٨٧	٩٢	٢٩	١٩	ناحية كسروان
١٢ ٦٥٧ ٦٦٥						المجموع

جدول رقم (٤)
توزيع دخل الولاية

اقچه					(١) خواص سلطانية
٥ ٢٨٠ ٨٩٠					(٢) خواص أمير أمراء الشام
١ ٠ ١١ ٣٧١					(٣) زعامات وتيمارات
٢ ٣٨٧ ٢٠٠					أ. زعامات ٩
	٢٦٤ ٩٩١				ب. تيمارات ٤٣٢
	٢ ٠٧٣ ٩٨٩				ج. تيمار آل بو علي
	١١ ٠ ٢٠				(٤) حصص الأوقاف والأموال
٣ ٩٨٧ ٧٦٠					أ. وقف مدارس ومساجد
	١ ٥٣٢ ٥٠٤				ب. وقف ذرية
	٢ ٤٥٤ ٧٦٠				(٥) طاحون موقوفة على جهات البر
٢٣ ٢٠٠					

جدول رقم (٥)
جنوب ولاية الشام

الألوية	المسكونون	السكان	الحاصل
قرى	مزارع	خانة	مجرد
غزة	١٠٨	١٥٤	٣ ٤٦٦
الرملة	٤٤	٢٢	١ ١٧٢
القدس والخليل	١٤٧	٩٨	٢ ٥٠٠
المجموع	٢٩٩	٢٧٤	٧ ١٣٨
			١ ١٤٠
			٢ ٣١٠ ٦٨٦

توزيع أموال اللواء

٨ ٠٠٠	(١) الخواص السلطانية
٥٥٠ ٧٦٢	(٢) خواص أمير اللواء
١٤٨ ٩٥٧	(٣) زعامات ٤
٧٣٤ ١٢٨	(٤) تيمارات ١٦٠
٧ ٠٨٠	(٥) مواجبات
٢٦ ٠٨٠	(٦) تيمار عرب السوالم وبني عطا
٨٣٥ ٦٧٩	(٧) أوقاف وأملاك
٧٣١ ٧٨٤	أ. أوقاف مدارس ومساجد
١٠٣ ٦٣٧	ب. أوقاف ذرية

جدول رقم ٦

المسكون	السكان	الحاصل	محصولات لواء صفد	قرى	مزارع	خانة	مجرد	اقچه
٢٥٩	٥١٧	٥٠٠٠	٣٨٦	٢٢٧٩	٧٤٨	٢		
٢	١٠٣	--	--	٤٦٧	٧٢٣			
الصلت (السلط) وعجلون								

جدول رقم ٧

توزيع حاصل ولاية الشام

١٧ ٧٤٢ ٠ ١٧	جمع المجاميع لواء الشام وصفد وغزة والسلط وعجلون في سنة ٩٣٢هـ
٦ ٠ ٤٦ ٠ ٣٩	(١) خواص سلطانية
٢ ١٠٧ ٥٧٥	(٢) أمير أمراء الشام وأمراء الألوية
٣٠ ١٨٠	(٣) مواجب دفعت بموجب حكم همايوني
٤٦٩ ٣٣٧	(٤) زعامات عدد ١٦
٣ ٨٢٩ ٩٢٧	(٥) تيمارات عدد ٧٥٠
٣٧ ١٠٠	(٦) تيمارات عربان
	(٧) أوقاف وأمالك ودخل بعض الأراضي والأحكار
٥ ١٠٩ ٧٥٩	والدكاكين

(مصدر الجداول رقم ١-٧ هو: أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول دفاتر الطابو رقم ٩٩٨ ص ٢٦٨ و ص ٢٩١)

- (٣) نفقات معتادة على محافظي حوران من انكشارية الشام ١٣ ٧٦٠
- (٤) نفقات معتادة تتفق على دار شفاء حضرة نور الدين الشهيد قدس سره العزيز ٣٦ ٠٠٠
- (٥) أثمان خلع خلعت على الأمناء والنظار والكتّاب وغيرهم مع ثمن خلعة أمير الحاج ٨٧ ١٤٠
- (٦) أداء أثمان مخلفات بعض الناس ٦ ٧٣٠
- (٧) أثمان قراطيس وأكياس من جلد وأجور تجليد الدفاتر ٣ ٣٥٤
- (٨) صلة مبشر الحاج القادم من "علا" ٨٠٠
- (٩) أجور نقل الملح الأميري من صيدا إلى الشام وأجور نقل البارود ٩ ٢٨٠
- (١٠) ثمن مراهم "المعلم محمود" جراح طريق الحج ٣ ٢٠٠
- (١١) ثمن نحاس لأجل صك فلوس في دار ضرب الشام ونفقات الصك ٢٩ ٤٨٠
- (١٢) قيمة رصاص (اسرب) لأجل سكب البندق (فندق) لأجل بنادق الانكشارية ٢٤ ٠٠٠
- (١٣) نفقات صك "بادشاهي" و "حسنة" من نقود سنان باشا التي صكت من جديد لكونها مغشوشة مع حق النار (أي قيمة المقدار الذي يضيع لدى اذابة الذهب والفضة) وما سوى ذلك ٤٥ ١٢٠
- (١٤) قيمة ملح البارود الأبيض ٤ ٨٠٠
- (١٥) أداء مبالغ استدينات من التجار من أجل مخزن ذخيرة الحج الشريف في سنة ٩٨٨ في طريق الحج ٤ ٠٠٠

وتقدم بالتالي نسب أهل المدن بالنسبة لسكان كل ولاية لاوائل وأواخر القرن السادس عشر بالاضافة للجداول الملخصة عن دفاتر الاحصاء . وقد تقتصر على معطيات أوائل القرن كما هو الحال بالنسبة لبعض ألوية العراق . ونظرا لعدم اتساع الوقت لدراسة بغداد والبصرة وشهرزول والاحساء في الجزيرة ، فلن نتعرض لها ، ونعطي أرقام سنين أخرى عندما يتسنى لنا ذلك .

ولاية حلب :

بلغ عدد سكان ولاية حلب في جدول (924 - 934 هـ . / 1518 - 1527م .) على حسب معطيات دفتر الطابو رقم 998 (ص 293 - 294) (انظر الجدول رقم 1 / 1 (الف) 23371 نفرا من غير عدد سكان مدينة حلب نفسها لان الكاتب لم يورد عددهم . فاذا اقتبسنا من دفتر الطابو رقم 93 (استانبول) الذي يعود لسنة 924 هـ . عددها وجدناه كما في الآتي :

نفر	مجرد	أسرة	
12.366	1.140	11.226	مسلمون
331	37	294	نصارى
249	26	223	يهود
12.946	1.203	11.743	المجموع

فاذا أضفناه الى عدد سكان الولاية بلغ عددهم مع عاصمتها مدينة حلب 36.217 نفرا . وتكون نسبة أهل مدينة حلب على مجموع سكان الولاية الذي ينقص هذا المجموع عدد العشائر التركمانية 25,7 % .

فلو فرضنا أن عدد أسر العشائر التركمانية (وعددها 75 جماعة) هو نفسه في أواخر القرن المذكور أي 18.059 (انظر الجدول 2 / ألف) يبلغ بذلك عدد سكان الولاية 54.276 نفرا وتكون النسبة 23,8 %

تتركب ولاية حلب ، حسب دفتر الطابو رقم 998 من 30 قضاء وناحية . ونذكر قبل أن ندخل في التفاصيل ان التقسيمات الادارية العثمانية كانت عبارة عن الولاية أو الايالة التي تنقسم بدورها الى ألوية أو سناجق يتقلد

ولايتها أمراء سناجق (سنجق بك أو ميرلوا فى التركية وبالفارسية) . وبما انه يوجد فى الغالب أكثر من سنجق فى الولاية يكون الامير (أو الباشا) الذى يتولى ولايتها أميرا على كل أمراء سناجق ولايته . ولهذا يقال عنه بانه أمير أمراء بالعربية وبكلر بك بالمصطلح التركى وميرميران بالمصطلح الفارسى .

وفى السناجق أقضية وهى التى تنقسم الى نواحى وليس على رأس مدين من التقسيمات الادارية شخصية عسكرية - مدنية كما هو الوضع فى السنجق والولاية . بل عليهما قاضى او نائب قاضى وهما شخصيتان قضائيتان وان كانا يقومان ببعض الخدمات المدنية . والفضاء والناحية تتشكل من قصبة أو مدينة يصطلح للتعبير عنها بكلمة (نفس) ويعبر عن القرى التى تتبع القضاء أو الناحية بكلمة (ناحية) . فيكون البلد نفسا وما يضاف اليه ناحية . ويوجد فى ولاية حلب التى تضم 30 ناحية الا 9 أنفس فقط . ولسوء الحظ لم يعط الكاتب فى احصائه عدد سكان المدن (الانفس) على حدة . فاقتبسنا عنها هذه المعلومات من دفتر الاجمال رقم 93 وهو يعود كما ذكرنا أعلاه لسنة 924 هـ ولكن هذا الدفتر لا يعطى أيضا مقدار سكان مدينة انطاكية أكبر مدينة فى الولاية بعد حلب . وعليه رجعنا الى دفتر المفصل رقم 397 (استانبول) وهو أقرب زمنيا من الاجمال رقم 998 . اذ أن تاريخه هو 944 هـ وقد بلغ سكان انطاكية حسب هذا الدفتر 1.195 أسرة و 265 مجردا ويكون مجموعها 1.460 نفرا وعليه تكون نسبته على الرقم الاول لسكان الولاية، ما عدا العشائر التركمانية 4 % وعلى الرقم الثانى 2,7 % .

نفر	مجرد	أسرة	
137	9	128	جبول
278	—	278	الباب
256	27	229	اعزاز
334	74	260	كلز (كلس)
90	1	89	حارم
220	13	207	شيزر
30	—	30	سرمين
1.345	124	1.221	المجموع

نقرا	مسيحيون		مسلمون		
	أسرة	مجرد	أسرة	مجرد	
318	55	—	129	—	البسرون
48	18	—	82	52	جيبيل
64	50	—	30	—	بشري
151	127	17	7	—	المنيطرة
581					انقة (قرية)
					المجموع

ويشكل هذا المجموع نحو / 3,79 من مجموع سكان اللواء وكل هذه الامكنة تقع في القسم الجنوبي من اللواء ولا نجد رقما عن عدد سكان الانفس في القسم الشمالي في هذا الدفتر .

ولاية طرابلس في آخر القرن السادس عشر :

بلغ عدد سكان طرابلس (الولاية الجنوبية) حسب احصاء سنة 1003 هـ . (1594 - 1595 م .) 14.728 نفرا وبلغ عدد سكان جبلة (الولاية الشمالية) في هذا الاحصاء ، من غير مناصيف وحصن الاكراد لكونهما في هذا الحين من مضافات حمص ، 9.179 نفرا ويكون المجموع 23.907 نفرا . وكان في طرابلس المدينة 1.017 نفرا من المسلمين و 432 نفرا من المسيحيين و 139 نفرا من اليهود فيكون مجموعهم 1.588 نفرا ويشكلون % 10,78 من مجموع سكان الولايتين . فاذا أضفنا الى عدد سكان الولايتين الجنوبية والشمالية عدد سكان ناحيتي مناصيف وحصن اكراد للمقايسة مع أرقام أوائل العصر ، بلغ عدد سكان ولايتي جبلة وطرابلس 36.123 نفرا وكانت نسبة عدد سكان طرابلس المدينة على هذا الرقم % 4,40 . وقد كان في نفس جبلة وفي 43 قرية من مضافتها كانوا من توابع الخواص السلطانية 1.175 نفرا من المسلمين و 29 نفرا من المسيحيين وكان ايضا في 41 قرية من قرى التيمار من مضافات هذه الناحية نحو 439 نفرا . فلو فرضنا ان عدد سكان قرى الخواص وقرى التيمار متكافئ فيختلف عدد سكان جبلة ما بين 650 - 700 نفرا .

وبما أننا لا نملك عدد سكان باقي المدن ويتعسر اللجوء من جديد الى الدفتر فلن نتعرض لنسبة عدد سكان الانفس على مجموع سكان الولاية . ويمكن الرجوع الى الجدول رقم 7 لمعرفة عدد سكان نواحي الولاية (الجنوبية والشمالية) في نهاية القرن السادس عشر ولقارنتها مع الجدول رقم 6 . وقد احتفظنا بترتيب هذا الدفتر لتسهيل المقارنة ولكن هذا أدى الى اختلاط نواحي طرابلس بنواحي ولاية جبلة وكانوا عبارة عن جبلة ومرقب والخواص وكيف وقدموس ومنيقة وعليقة وبلاطنيس والانقية وصهيون حسب ترتيبها بدفترها الخاص بها .

لواء حما وحمص ولجون في أوائل القرن السادس عشر :

يقتصر دفتر الطابو رقم 998 عندما يذكر لوائي حما حمص على المعلومات الآتية : نفس 4 ، قرى 401 ، مزارع 275 ، بساتين 40 ، جماعات 27 ، طواحين 20 ، وكروان سراي (أى خان) (I) واحد وحاصلهما في سنة 3.246.166 اقجة ويذكر تقسيمها بين الخزانة وبين التيماريون والاقواف (راجع الجدول رقم I ، ألف) . ولا يتعرض الدفتر للواء لجون بالمرّة .

لواء حما في نهاية القرن السادس عشر (دفتر الطابو رقم 92 أنقرة ، سنة 1002 هـ : يوجد في لواء حما في هذا التاريخ 120211 أسرة و 20899 مجردا (16.110 نفرا) من المسلمين ويوجد فيه أيضا 1.697 أسرة و 117 مجردا (1.814 نفرا) من المسيحيين و 125 نفرا من اليهود . فيكون مجموع سكان اللواء 18059 نفرا . ويحوى هذا اللواء من النواحي حما وبازين وشيزر ومصيف وليس لدى من عدد سكان أنفس هؤلاء النواحي الا نفس حما . فانه كان يسكن فيها 40194 أسرة و 241 مجردا (40425 نفرا) من المسلمين و 321 نفرا من النصارى و 125 نفرا من اليهود . ويكون بذلك عدد سكان نفس حما 40872 نفرا . وحما بهذا العدد من السكان تشكل ثالث مدينة في سوريا الجغرافية . ويعيش في المدينة % 26،27 من سكان اللواء .

لواء حما في نهاية القرن السادس عشر :

جدول رقم 8

	نفس	قرية	مزرعة	مسلم نفرا	مسيحي نفرا	يهودي نفرا
نفس حما	1			4435	312	125
ناحية حما	—	62	69	3838	1091	—
ناحية بازين	1	61	194	2900	34	—
ناحية شيزر	1	95	339	3517	377	—
ناحية مصيف	1	16	52	1430	—	—

لواء حمص في نهاية القرن السادس عشر :

يفيد دفتر الاحصاء رقم 179 (أنقرة) انه كان يسكن اللواء ، وهو عبارة عن نواحي حمص وحصن الاكراد ومناصيف ويعيش فيه بعض القبائل التركمانية ، 100237 أسرة و 20159 مجردا (120396 نفرا) من المسلمين و 1.869 أسرة و 110 مجردا (1.979 نفرا) من المسيحيين و 43 نفرا من اليهود . ويبلغ بذلك عدد سكان اللواء 140418 نفرا .

وكان في حمص المدينة (راجع الجدول رقم 9) 20399 نفرا . ونسبتهم على عدد سكان اللواء 20,38 ٪ وعليها كانت حمص وحدها تحوى عشوى سكان اللواء .

لواء حمص فى عهد محمد الثالث

جدول رقم 9

النواحي	نفس	قرية	مزرعة	مسلمون أسرة مجرد	مسيحيون أسرة مجرد	يهود أسرة
نفس حمص	1	—	—	2507	389	43
ناحية حمص	—	70	402	2293	208	96
حصن الاكراد	1	45	138	803	1257	3
مناصيف	—	47	352	1370	15	11
عشائر تركمانية	—	—	—	3164	—	—
				1138	—	—

(مناصيف وحصن الاكراد كانا سابقا فى أول العصر فى لواء طرابلس) .

لجون لواء متواضع يقع فى قرب صافيتا . فيه أربع نواحي ونفس واحدة
هى جنين . (انظر الجدول 10 ادناه) :

لجون (مرج ابن عامر)

جدول رقم 10

النواحي	نفس	قرية	مزرعة	نفرا (مسلم)
شفا	—	8	3	178
ساحل عتيلت	—	2	36	306
شعرا	—	17	63	334
جنين	1	14	34	233

نسبة عدد سكان عواصم ألوية طرابلس على مجموع سكان الولاية .

سكان المدن نفرا	سكان اللواء نفرا	
1588	23768	طرابلس مع جيلة
4872	18059	حصا
2939	14418	حصص
-	1051	جسور
9399	57296	المجموع

ونسبة أهل هذه الثلاث مدن على سكان الولاية هو / 16,50 .

3 - ولاية الشام

يوجد في ولاية الشام من الألوية : لواء الشام ولواء غزة والرملة والقدس والخليل ثم لواء صفد ولواء السلط وعجلون كما اثبتتها دفتر الطابو رقم 998 بالنسبة لأول القرن السادس عشر وبالنسبة لنهايته يجب أن نضيف الى ذلك لواء نابلس (راجع الجدول رقم I باء والجدول رقم 2 ألف وباء) .

الشام في أول القرن السادس عشر :

لم يعط الكاتب عدد سكان المدن على حدة في الدفتر رقم 998 كما أنه أغفل ذكر عدد سكان نفس الشام تماما . على أن أقدم دفتر طابو يعود للواء الشام هو الدفتر رقم 169 الموجود في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول ويرجع هذا الدفتر لسنة 932 هـ . ولكن هذا الدفتر هو من نوع دفاتر الاجمال التي لا تعني باعطاء عدد السكان .

ولم يميز الكاتب في باقي الألوية بين عدد سكان النفس وعدد سكان الناحية فلم نر من حيلة لنسبة عدد المدن على عدد سكان الألوية .

ونعطي في الجدول رقم II نواحي لواء الشام وما فيها من قرى ومزارع ومجموع سكانها وما يحصل منها سنويا واقتسام هذا الحاصل .

الشام في نهاية القرن السادس عشر :

كان يحوى لواء الشام في سنة 1005 هـ (1596 م) 59.424 نفرا من المسلمين و 6.490 نفرا من المسيحيين و 698 نفرا من اليهود يشكل مجموعهم 66.552 نفرا . وكان مجموع سكان الألوية التابعة لوالى الشام 51.205 نفرا من كل الطوائف ويبلغ المجموع 118.057 نفرا .

ويفيد دفتر الإحصاء رقم 195 (أنقرة) أنه كان يسكن دمشق المدينة 6.741 أسرة و 1.451 مجردا من المسلمين ، و 798 أسرة و 264 مجردا من المسيحيين ومن اليهود السامرية 20 أسرة و 6 مجردين ومن باقي اليهود 457 أسرة و 53 مجردا يبلغ مجموعهم 9.790 نفرا ويشكلون 14,71٪ من سكان اللواء و 8,29٪ من سكان الولاية .

وفي الدفتر رقم 195 (أنقرة) الذي يشكل المجلد الأول من إحصاء الشام يوجد من النواحي التي تحتوي على نفس : الزبداني والخمارة والشعراء .

ويسكن نفس الزبداني و 21 قرية من مضافاتها 605 أسر و 2993 مجردا من المسلمين و 184 أسرة و 75 مجردا من المسيحيين . فيظهر أن الزبداني لم تكن الا قرية .

وفي الخمارة وفي 20 قرية من مضافاتها 424 أسرة مسلمة و 66 أسرة مسيحية وعدد المجردين من الطائفتين على التوالي 236 و 50 مجردا .

ولعل الشعراء أقل سكانا وأصغر جرما اذ لا يزيد عدد سكان الناحية نفسا وقرى عن 1.300 نفرا .

ويحوي المجلد الثاني من إحصاء لواء الشام (رقم 177 أنقرة) من النواحي الذين يحتوون نفسا :

قلاوة وعدد سكان الناحية والنفس فيها (مع II قرية) 1,385 نفرا .

بعلبك ولعلها بلدة هامة ولكن ليس لدينا عدد سكانها بمفردها . وكان يسكن المدينة 27 قرية من توابعها 3.182 نفرا من المسلمين و 503 أنفار من المسيحيين و 50 أسرة يهودية .

كرك فوج في النفس من هذه الناحية وفي 21 قرية تليها 1.277 نفرا من المسلمين و 108 أنفار من النصاري .

بيروت أفرد الكاتب نفس بيروت وأعطى عدد سكانها على حدة . فكان يسكنها حسب هذا الدفتر 661 أسرة و 170 مجردا من المسلمين و 150 أسرة مسيحية و 9 أسر من اليهود . ويجمع عددهم 990 نفرا . نسبة أهلها على سكان اللواء 1,48٪ وعلى سكان الولاية 0,14٪ ولا يوجد في ناحية بيروت الا قرية واحدة يسكنها 252 نفرا .

صيدا وقد أعطى الكاتب عدد سكانها على حدة أيضا . وكان يسكنها 383 أسرة و 134 مجردا من المسلمين و 3 أسر من النصاري و 24 أسرة من اليهود . يبلغ مجموع سكانها 544 نفرا . نسبتهم على سكان اللواء 0,11٪ ولا يذكر الكاتب قرى في ناحية صيدا .

وما في المجلد الثالث للواء الشام (الدفتر رقم 99 أنقرة) من نفس سوى تدمر . فان باقي النواحي التي يحويها هذا الدفتر كانت مسكونة بالعشائر .

تدمر : كان يسكن نفس تدمر و 4 قرى مما يليها 792 نفرا من المسلمين 70 نفرا من المسيحيين .

لواء عجلون (8) :

يوجد في هذا اللواء من النواحي : عجلون وبني علوان والفور وكورة والصلت (السلط) . وفي الشوبك : علان والكرك وجبال الكرك والشوبك . لا يعطي الدفتر رقم 185 (أنقرة) - وهو يعود لسنة 1005 هـ . (1596 م) - تفاصيل عن سكان نفس النواحي الموجودة في اللواء . وما في هذا اللواء من نفس الا علان والكرك والشوبك . وما في علان من قرى شيئا . فعلان وطائفة تعيش في الناحية كانوا عبارة 270 أسرة .

وفي نفس الكرك وفي 13 قرية من مضافاتها 497 نفرا من المسلمين و114 نفرا من النصاري .

ويبلغ عدد سكان نفس الشوبك و7 قرى مما يليها وطائفة تعيش في أراضيها نحو 793 نفرا .

ويعيش في اللواء 50290 نفرا من المسلمين و328 نفرا من المسيحيين .

القدس :

في لواء القدس ناحيتان القدس وخليل الرحمن . ومجموع سكان اللواء 8158 نفرا من المسلمين 715 نفرا من المسيحيين و 542 نفرا من اليهود (مجموعهم 9.298 نفرا) .

(8) لواء عجلون في مقلب القرن السادس عشر (دفتر الطابو رقم 97 استانبول ، سنة 927هـ/1521م)

النفس على سكان الولاية	النفس				نفرا	الناحية
	المجموع نفرا	نصارى اسرة	مسلمون			
			مجرد	اسرة		
3,31	221	.	11	210	800	عجلون
2,73	182	10	10	162	855	السلط
(*)		.	.	.	1670	طوائف العربان
2,77	185	117	2	66	1216	الكرك
2,64	176	11	16	149	1823	الشوبك
(**) 11,45					6666	

(*) 25.50 (ربع السكان من البدو)

(**) عشر السكان في المدن والباقي في الريف

وعدد سكان نفس القدس 20191 نفرا وعدد سكان نفس الخليل 713 نفرا ونسبة سكان مدينة القدس على سكان اللواء / 23,56 وعلى سكان الولاية / 1,86 ونسبة سكان الخليل على سكان اللواء / 7,67 وعلى سكان الولاية / 0,60 .

صفد :

احصاء سنة 955 هـ . (1548 م .) ، دفتر الطابو رقم 72 (انقرة) .
كان في اللواء 6 نواحي : صفد وجيرة ونبين بني بشارة وشقيف وطبرية وعكا . وباستثناء الجيرة وشقيف في البواقي نفس .
كان يسكن لواء صفد 13957 أسرة و 1.686 مجردا من المسلمين و 183 أسرة و 18 مجردا من المسيحيين .
و 1192 أسرة و 92 مجردا من اليهود .
و 5 أسر من السامريين .

ويبلغ مجموعهم 17.152 نفرا .

وكان يسكن نفس صفد 1.456 نفرا من المسلمين و 1062 نفرا من النصارى و 5 أنفار من السامريين . فيكون عددهم من حيث المجموع 2.523 ونسبتهم على سكان اللواء / 14,70 وعلى سكان الولاية / 14,14 .
ونفس تبين و 30 قرية معها كنت تحوي 1.953 نفرا .
ونفس طبرية و 14 قرية من مضافاتها كانت تجمع 1.672 نفرا .
ونفس عكا و 8 قرى من مضافاتها كانت شمل 623 نفرا .

لواء نابلس : (دفتر الطابو رقم 100 أنقرة ، سنة 1005 هـ . / 1596 م .)
يوجد في نابلس 5 نواحي : نابلس والقاقون وفي كل منهما نفس وجبل الشامي وجبل القبلي وبني صعب . وكان يعيش في اللواء 7.294 أسرة 649 مجردا من المسلمين و 175 أسرة ومجرد واحد من النصارى و 15 أسرة يهودية يبلغ مجموعهم 8.135 نفرا .

وكان يسكن نابلس 791 أسرة و 10 مجردين مسلمين و 16 أسرة و 2 مجردا من النصارى و 35 أسرة يهودية 15 منهم من السامريين . فيبلغ عدد سكان المدينة 854 نفرا نسبتهم من سكان اللواء هي / 10,50 .

لواء غزة : (دفتر الطابو رقم 192 ، عهد محمد الثالث)

النواحي	نفس	قرية	مزرعة	مسلمون		مسيحيون
				أسرة	مجرد	
غزة	1	159	323	7 220	244	549
الرملة	1	82	87	2 637	65	338

وتجاوزنا عن نسبة سكان المدن على سكان اللواء لكوني لا احتفظ بها مفردة .

تطور عدد سكان بعض مدن سوريا الجغرافية :

دمشق

سنة	دفتر رقم	مسلمون		مسيحيون		يهود	
		أسرة	مجردا	أسرة	مجردا	أسرة	مجردا
سليمان القانوني	401 (اس)	7 491	358	541	31	479	12
977 هـ	477 (اس)	7 285	365	1 021	164	500	51
1 005 هـ	195 (ان)	6 741	1 451	798	64	477	259

بيروت

احصاء	دفتر رقم	مسلمون		مسيحيون		يهود	
		أسرة	مجردا	أسرة	مجردا	أسرة	مجردا
932	430 (اس)	468	26	66	—	—	12
954	383 (اس)	710	232	—	—	—	16
سليمان 1	401 (اس)	777	14	66	3	—	19
981	543 (اس)	784	117	140	—	—	9
1 005	117 (ان)	661	170	150	—	—	9

حلب

نقرا	دفتر رقم	مسلمون		مسيحيون		نصارا	
		أسرة	مجردا	أسرة	مجردا	أسرة	مجردا
954	383 (اس)	1 595	227	145	20	29	—
سليمان	401 (اس)	1 463	179	20	—	36	—
981	543 (اس)	1 485	255	227	12	28	—

يلاحظ ارتفاع عدد السكان حتى منتصف العصر . ثم يلي ذلك انخفاض يبدو بارزا في نهاية العصر في عدد سكان المدن وهذا على الرغم من أن عدد السكان في النواحي ما زال في ازدياد . ولا شك ان انخفاض عدد سكان المدن يرجع الى الحروب مع ابران في آخر العصر (1576 - 1588) .

وكان يسكن في 7 مدن من سوريا الجغرافية أكثر من ألف نفر : الشام (9.790 نقرا) وحلب (9.347 نقرا) وحماة (4.747 نقرا) وحمص (2.939 نقرا) وصفد (2.523 نقرا) والقدس (2.191 نقرا) وطرابلس (1.588 نقرا) . يبلغ مجموع سكان هذه المدن 33.125 نقرا .

ويبلغ عدد سكان الولايات : حلب 85.087 نقرا وطرابلس 57.425 نقرا والشام 118.059 نقرا ويكون المجموع 260.571 نقرا وهذا ما يشكل نسبة 12,71 ٪ أي فوق العشر من السكان يقطن بالدا يزيد عدد سكانها عن الالف نفر .

جدول رقم 12

نسبة سكان المدن على سكان الالوية التابعة لدير بكر

%	%	المجموع عدد سكان		يهود		مسيحيون (أرمن)		مسلمون		النفوس	اللواء
		الاولى نفر	نفر	مجرد	اسرة	مجرد	اسرة	مجرد	اسرة		
3.45	19.82	2 527	499	—	84	—	—	111	304	سنجار	سنجار
2.98	17.09	—	432	—	—	—	—	113	319	تلفر	الموصل
13.41	28.89	6 764	1 954	4	31	61	511	79	1 268	الموصل	الموصل
—	0.50	—	34	—	—	—	—	2	32	عين نفبة	عين نفبة
4.24	24.95	2 468	610	—	55	—	—	84	471	عنة	عنة
2.41	14.20	—	350	—	2	—	—	43	305	حدايشة	حدايشة
0.83	4.90	—	121	—	—	—	—	25	96	جبنة	جبنة
4.49	26.37	—	651	—	—	—	—	182	469	هيت	هيت
2.25	18.20	1 791	326	—	—	—	—	39	287	الدير	الدير
1.85	14.96	—	268	—	—	—	—	42	226	الرجبة	الرجبة

(1) نسبة عدد سكان النفوس على مجموع سكان اللواء

(2) نسبة عدد سكان النفوس على مجموع سكان الاربع الوية الذي يبلغ 14500 نفرا

4. - شمال شرقي العراق وشمال غربي سوريا (أوائل القرن السادس

عشر) :

يوجد في دفتر الطابو رقم 998 (استانبول) أربعة الوية كانت تعتبر من ولاية ديار بكر في أوائل العصر . وقسم من هذه الالوية توجد اليوم في العراق وقسم آخر البعض منه في سوريا والبعض الآخر في العراق . وهذه الالوية هي : سنجار والموصل وعنة ثم الدير والرحبة . ويمكن الرجوع الى الجدول (رقم واحد جيم) للاطلاع على عدد السكان وما سكنه من قرى ومزارع وكم كان في كل سنجق منها وحصل مختلف الفئات من الحاصل .

وكان في سنجار ناحيتان هما سنجار وندعفر . وفي كل من كليهما نفس .

وكان يوجد في الموصل ناحية وفيها نفس الموصل . وناحية عين نفيسة(?) ثم ناحية تكريت . ولكن الدفتر لا يذكر من تكريت الا الاوقاف التي كانت فيها . فلا يذكر فيها قرية ولا مزرعة ولا يعطي معلومات عن سكانها . بينما يذكر عين نفيسة (?) ومضافاتها ونفس هذه الناحية التي لا يوجد فيها الا 32 أسرة و 2 مجردا .

أما لواء عنة وهيئ فكان فيه ثلاث نواح هي عنة وحديثة التي كان من بين مضافاتها ناحيتين هما « أولوس » و « جنة » والناحية الثالثة في اللواء هي هيئت . وكان يسكن نفس جبة التابعة لحديثة 96 أسره و 25 مجردا .

واللواء الاخير هو لواء الدير والرحبة . وكتيرا ما تكتب هذه الاخيرة باملأء الرهبة . واللواء بتركب من هاتين الناحيتين .

وفي الجدول رقم 12 عدد سكان الانفس الموجودة في هذه الالوية ونسبه سكانها على مجموع سكان اللواء وعلى مجموع سكان الالوية كلها .

وكما يستفاد من الجدول رقم 12 أن أكبر مدينة كانت في هذه الالوية هي الموصل . اذ كانت ناوى نحو 10954 نفرا . أى قريبا من ثلث سكان اللواء وأكثر من عشر سكان الاربع ألية .

وفي هذه الالوية ثلاث أنفس يزيد عدد سكانها على 500 نفر وهم : سنجار وعنة وهيئ الذين يؤون أكثر من عشر سكان مجموع الالوية / 12،18 . ويشكل مجموع سكان الانفس 35،14 من مجموع سكان الالوية . أى أن أكبر من ثلث السكان كان يعيش في المدن . طبعا هذه المدن كانت مدنا منواضعة . ولا فرق بين البعض منها وبين مضافاتها من قرى .

أ. د. خليل ساحلي اوغلو

كلية الاقتصاد - جامعة

استانبول - تركيا

سنو الازدلاف أو أزومات الإمبراطورية العثمانية المالية تعريب أ.د. عبد الجليل التميمي

كلمة المؤلف

طلع هذا المقال في المجلة التاريخية المغربية وقد عني بترجمته الزميل الكريم أ.د. عبد الجليل التميمي وسعى لنشره في مجلته أما المصطلح الذي في العنوان فقد وجدناه عند عبد الفادر محمد بن ابراهيم الأنصاري الجزري في كتابه درر الفوائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، القاهرة ١٣٨٤ حيث يقول : "وقال بعض حذاق المفسرين... في قوله تعالى: ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا إن جعلنا السنين قمرية أقررنا بالآية على ما جاء به التنزيل ولا حاجة في التأويل. وإن تأولنا جعلنا التسع سنين الزائدة تكملة لثلاثمائة سنة شمسية، لا تخل بالحساب البتة. ولهذا كانوا في صدر الاسلام يسقطون عند كل ٣٢ سنة عربية سنة ويسمونها سنة الازدلاف، لأن كل ٣٣ سنة قمرية ٣٢ سنة شمسية تقريباً وإنما حملهم على ذلك عدم استعمالهم النسئ". (ص ١٧٩-١٨١).

ينبغي أن نشير إلى سوء فهم بشأن شكل البياني رقم ١. إذ الشكل كان يبدأ عند المترجم في جانفي والحقيقة ان السنة المالية العثمانية تبدأ في النيروز (٢١ مارس في التقويم الغريغورياني). فقد التبس الأمر في النص باللغات الغربية والنص العربي المنقول عنهم. وسنة الازدلاف لا تتجدد الا في شهر مارس (ارجع إلى ص ١٧ من هذه الترجمة) والأحداث التي يجرها الازدلاف تقع عند ملتقى شهر محرم وشهر مارس بالنسبة للتقويمين. وفرق عبارة عن ثلاثة أشهر بين التقويمين يباعد بين الأحداث المترتبة على الازدلاف مدة ٨ أو ٩ سنين أي عند تسوية القسط الثالث. وقد أصلحنا الشكل البياني رقم ١ وارجعناه الى الأصل. إذ الشكل في الأصل يبدأ في أول مارس حسب التقويم.

تقديم العرب

قدمت هذه الدراسة، التي نشر نصها العربي اليوم، أولاً في مؤتمر التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط المنعقد بلندن في جويلية ١٩٦٧، وقد نشرت بأدى الأمر باللغة الفرنسية قبل نشر أوراق المؤتمر

1) «Années Siviş et crises monétaires dans l'Empire Ottoman» in, *Annales, Economies, Sociétés, civilisations* 1969, pp. 1070-1091.

ثم نشرت مع أوراق المؤتمر

2) «Siviş year crises in the Ottoman Empire», in, *Studies in the Economic History of the Middle East*, pp. 230-252, London, 1970.

وطبعت أخيراً في اللغة التركية وهي النص الأصلي

3) «Osmanlı İmparatorluğunda Siviş Yılı Buhranları», in, *İstanbul Üniversitesi İktisak Fakültesi Mecmuası*, Vol. XXVII, nos 1-2, pp. 75-111, İstanbul, 1969.

ومن المؤسف عدم وجود نص عربي متكامل يأخذ بالاعتبار الأهمية القصوى لهذا الموضوع الخطير جداً بالنسبة للتاريخ الإسلامي على العموم. والواقع أن المدرسة التاريخية العربية ليس لها الاعتناء الكافي على مواكبة حركة البحث التاريخي العالمي وتطعيم روافد بحثها وتنويعه وإثرائه وخلق اهتمامات جديدة، ويكفي أن تلقى نظرة سريعة على ما ينشره المؤرخون الغربيون والأتراك لنحس باليون الشاسع بين الاتجاهين. ففي الوقت الذي يكون فيه المؤرخ الغربي على علم تقريباً بما ينشر، وما هي النظريات الجديدة والاهتمامات المتفرعة عنها وهذا ما يساعد على توعية المحيط التاريخي للمؤرخ. نرى المؤرخ العربي هامشياً في مواكبته لما ينشره الآخرون، حتى بين العرب أنفسهم، متعزراً في ملاحقة أهم النظريات والاهتمامات، متأخراً جداً في تلقي تلك المعلومات، يضاف إلى ذلك انعدام توعية تاريخية محيطه هادفة، وخلق أجواء سليمة لمساعد على تنشيط البحث التاريخي العربي والرفع من مستواه وذلك بمحاربة الاجترار وظاهرة التقميش والترقيع للتأليف التاريخي وضرب الانغلاق والتوقع وأسطورة المدعين.

وانه لمن دواعي سروري أن أرفق في تقديم هذا النص العربي لهذه الدراسة القيمة لكل المختصين بالتاريخ الإسلامي والتي حررها صديقي الدكتور خليل الساحلي الأستاذ بكلية الاقتصاد بجامعة استانبول. والأستاذ خليل من أشهر العلماء المتخصصين بالتاريخ الاقتصادي العثماني وأكثرهم تواضعاً، وبحته الرائع يعكس عمق نظرته وعلمه وصبره على تقصي الحقائق. ذلك أن الموضوع الذي تناوله جوهري جداً لفهم أزمات المجتمع الإسلامي العثماني وحيث كانت الدولة الإسلامية تسدد رواتب جندها وموظفيها على أساس الأشهر القمرية وتجمع الضرائب على أساس المواسم الفصليّة أي حسب الأشهر الشمسية، ونظراً لوجود ١١ يوماً كُفرق بين السنة القمرية والسنة الشمسية، نلاحظ انطباق كل ٣٢ سنة شمسية على ٣٣ سنة قمرية. وعلى هذا الأساس تجد الدولة نفسها مجبرة أمام هذه السنة الهاربة والتي لم يقرأ لها حساب على تسديد رواتب سنة ليس لها مداخيل من الضرائب. وهذا ما كان يسبب أزمات مالية، استطاع الأستاذ خليل أن يسجلها ويدرس أبعادها انطلاقاً من ظهور الدولة العثمانية حتى عهد التنظيمات سنة ١٨٣٩.

وقد أطلق العالم الكبير أستاذي الجليل الدكتور حسين علي محفوظ على هذه السنة الهاربة أو المزدلفة بالنسبة "المنزلة"، كما جاء في حديث مع سيادته حول هذا الموضوع. كما طبق أستاذنا الجليل الدكتور عبد العزيز الدوري نظرية السنة المنزلة هاته على تاريخ صدر الإسلام. وقد وجد لها صدق في بعض أزمات الدولة الأموية المالية. وانطلاقاً من ذلك سيؤدي السعي إلى تتبع وتفسير سنة الأزدلاف بالنسبة للتاريخ الإسلامي ككل وفي جميع العصور، إلى اكتشافات علمية مهمة، وهذا ما جعلنا نذهب إلى الاعتقاد أن نقل هذه الدراسة إلى اللغة العربية من شأنه أن يساعد المؤرخ العربي على تعميق وتجذير رؤيته بالنسبة للتاريخ الاقتصادي الإسلامي.

ولعل في نقل هذا البحث الاقتصادي البحث واستجابة اللغة العربية إلى جميع المصطلحات الفنية الواردة فيه من شأنه أن ينفذ دعوى قصور هذه اللغة على الاستجابة لكل اختصاصات العلوم الإنسانية بدون استثناء.

بقي أن اتبه القارئ إلى أننا أعدنا تماماً للرسم الثاني والثالث الموجودين في الدراسة، انطلاقاً من اليمين إلى اليسار وهذا خلاف للأصل الذي انطلق من اليسار إلى اليمين، ما عدا الرسم الأول، حيث فضلنا الاحتفاظ بأصله كما جاء في النص للتركي والغربي.

لا أنسى وأنا أقدم هذه الدراسة الشيقة أن أرفع شكري وتقديري لصديقي الأستاذ خليل الساحلي على قبوله مراجعة النص العربي بعد أن أدخل عليه إضافات مهمة جداً بحيث جعلت منه في النهاية أوفى وأكمل حتى من النص التركي، فضلاً عن النص الانجليزي أو الفرنسي مؤملين أن نكون بذلك قد قمنا ببعض الواجب تجاه علم التاريخ العربي والذي هو أمانة كل المخلصين العاملين.

سنو الازدلاف أو أزمات الامبراطورية العثمانية المالية

كان الديوان في الدولة العثمانية يستعمل على مر العصور في الشؤون المالية تقويما ماليا معقدا قام على أساس السنة الشمسية والسنة القمرية. فكانت مداخيل الدولة تجبى استنادا الى السنة الشمسية، بينما كانت المصاريف وفي مقدمتها رواتب الجند تدفع وفقا للسنة القمرية. ومعلوم أن بين هاتين السنتين فرقا يبلغ أحد عشر يوما. وكان رئيس المنجمين بصفته فلكيا على علم بذلك، شأنه في ذلك شأن المشرفين على الشؤون المالية، والظاهر أنهم كانوا يدركون أن هذا الفرق كان مصدرا لمشاكل واجهتهم بين الحين والآخر، ولكنهم كانوا يتفقون على نقطة خطيرة مهمة، هي تكافؤ المعدل اليومي للجبايات والمصاريف، وفي حالة تكافؤها لابس من صرف بعض المبالغ قبل أولها أو تأخير الدفع لفترة قصيرة حتى يوافق الدخل. غير أن عملية من هذا النوع لتقدير المعدل اليومي للجبايات والمصاريف لم تكن قد رأت النور بعد، وكانت جهود المشرف على الشؤون المالية (الدقتردار) وربما الصدر الأعظم أيضا بصفته المسؤول الأول عن تسيير الأمور تسعى لتوفير دخل اضافي لتلافي وتوفير مصاريف ١١ يوما من أيام السنة الشمسية للخزانة للأيام الزائدة عن سنة المصاريف وذلك بضم مبلغ اضافي على اثمان المقاطعات عندما كانت تؤجر أموال الدولة أو جباياتها تحت اسم "تفاوت السنة الشمسية" أو أن يحسب سعر العملة عند الدخل بسعر دون سعره عند الدفع. فكانت الخزانة تسجل الذهب اذا ما دخل الخزانة في القرن السادس عشر مثلاً بـ ٥٨ اقچه فضية على أن تحسبه عند الصرف بـ ٦٠. كذلك كانت تقبض العملة الأجنبية الفضية كالريال الاسباني مثلاً بسعر ٣٨ أو ٣٩ اقچه وتصرف على أساس سعرها بـ ٤٠ اقچه. وكان هذا الفرق من تقييم العملة بسعرين يوفر للخزينة دخلاً اضافياً تحت اسم "تفاوت حسنة وغروش" وليست الحسنة في عرف الديوان الا العملة الذهبية أو الكلمة المرادفة لكلمة "دينار" العربية. والغروش هو العملة الأجنبية كالريال الاسباني أو الرشيدالر الهولندي، وقد جلب ذلك بعض النفع غير أنه لم يحل المشكلة، فانتنا لا نعلم عن تكافؤ المعدل اليومي للجبايات والمصاريف أولاً، ثم اننا لو قلنا بهذا التكافؤ فان عدم توافق زمن الجبايات وزمن الأداء كان وحده يخلق مشاكل تترتب عليها نتائج لا تحمد عقباها. ناهيك ان احتمال عدم التكافؤ للدخل والصرف قد يكون أمراً محتملاً وتكون المشاكل بذلك أشد وقعا، وسنرى من خلال بحثنا كيف أن العجز المتراكم على مر السنين كان

أهم الأسباب الكامنة في أزمات الدولة العثمانية، ونرى أيضا أن هذا النوع من الازمات لم يكن خاصا بالدولة العثمانية وحدها فحسب، بل ربما كانت تشاركها فيه كل الدول الإسلامية التي سبقت الدولة العثمانية والتي كانت تعتمد في ماليتها على التقويم الشمسي والقمرى. ولعل هذه الازمات الناجمة عن النظام المالى كانت تشكل السبب الرئيسى، بين بقية الأسباب، في سقوط هذه الدول.

فإذا عدنا إلى التاريخ ورجعنا إلى المصادر التي تكشف عن حقائق الوضع المالى للدول الإسلامية الغابرة والتي كانت لها ميزانيات دخل على أساس السنة الشمسية وميزانيات صرف على أساس السنة القمرية، نرى أنها كانت تحتاج كل ٣٣ عاما لتصحيح التقويم المالى مرة (١) عندها تضطر لتعريف السنة المالية أو "الخراجية" حسب المصطلح المؤلف وهي أن سنة الدخل بالسنة القمرية أي سنة التادية بأن تقوت سنة عندما تبلغ السنة الثانية والثلاثين فتتجاوزها إلى الثالثة والثلاثين، لأن مجموع أيام ٣٢ سنة شمسية تعادل أيام ٣٣ سنة قمرية وكان يعبر عن هذه السنة بالديوان بسنة "السويش" أي السنة الضائعة وهي التي تتجاوز على أساس أنها لم توجد. أما العرب فكانت تسميها على قول الجزى بسنة الازدلاف. غير أن تصحيح التقويم عند الازدلاف تدبير وان كان ضروريا لافادة التاريخ فانه لايجدى نفعا لعلاج الأزمة المالية التي يسببها انفاق ما يجبى في السنة الخراجية (أي في ٣٦٥ يوما) في ظرف سنة قمرية (أي في ٣٥٤ يوما)، وهذا يعني من حيث النتيجة وجود ٣٢ ميزانية دخل في ظرف ٣٣ سنة هجرية يقابلها ميزانية صرف ٣٣ سنة. وبعبارة أوضح تواجه الدولة نفقات سنة في كل ثلاثة وثلاثين عاما هجرى ليس لها مقابل في الدخل وحتمية أداء رواتب الموظفين، في حين لا يوجد رصيد لذلك، ظاهرة متوفرة ومنتظرة وهي موجبة لأول شرارات الفتن، فالجند كانت تثور مطالبة بتسديد نفقاتها وكذلك برؤوس أولياء الأمور وحتى السلطان نفسه قد لا ينجو منها. ثم يتفاقم الأمر عند الاداء اثر تخفيض العملة أو زيادة الضرائب وهذا من شأنه تفريع الأزمة إلى أزمات اقتصادية واجتماعية تتبعها ثورات شعبية واختلافات بين أهل السوق والموظفين بسبب سعر العملة.

١. A.N Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900, London, 1939.

لنظر شرحه لتحويل المئين عدد ممالك مصر، ص ٢١-٢٢.

عبد القادر محمد بن ابراهيم الأنصارى الجري درر الفوائد المنظمة في أخبار الحج وطريق مكة المعظمة، القاهرة ١٣٨٤.

وهكذا نرى أنه بالإضافة الى ما يدرسه الاقتصاديون من حركات دورية تتعرض لها الحياة الاقتصادية كالأزمات التي يسميها الغربيون الملايسات (conjoncture) أو ما يعترى الحياة الاقتصادية من تحولات كل ٥٠ أو ٦٠ سنة (contradictioff) الى ما سوى ذلك، فإن هناك أزمات خاصة بالمجتمع والاقتصاد العثماني، تتكرر كل ٣٣ سنة أطلقنا عليها اصطلاح أزمات سنة الازدلاف أو حسب التسمية التركية "أزمات سنة السويش".

الحقائق الفلكية:

تقوم الأرض بدورتها حول الشمس في سنة شمسية تعد ٣٦٥ يوما وخمس ساعات و ٤٩ دقيقة. أما السنة القمرية فتتركب من ١٢ شهرا قمريا تكون بالتداول ما بين ٢٩ يوما و ٣٠ يوما تؤلف في مجموعها ٣٥٤ يوما و ٨ ساعات و ٤٨ دقيقة (٢) ويكون الفرق بين السنتين الشمسية والقمرية بناء على قصر هذه الأخيرة، ١١ يوما ينتج منه خلال ٣٢ سنة: $11 \times 32 = 352$ يوما، أي ما يعادل سنة قمرية كاملة. وبصورة أخرى فإن ٩٧ سنة شمسية تعادل مائة سنة قمرية، وهذا ما يساوي ٣% كفرق بين النظامين.

الحقيقة التاريخية:

ان الاسلام الذي ظهر في بيئة تستعمل التقويم القمري قد تبنى هو الآخر هذا التقويم وحافظت عليه الشعوب التي اعتنقت الاسلام وأصبحت دولا اسلامية. ان نقطة الانطلاق للتاريخ الاسلامي كانت هجرة الرسول (صلعم) ولذا كان التقويم الاسلامي تقويميا هجريا قمريا. وسأيرت الدولة العثمانية غيرها من دول الاسلام بالاستمرار في استعمال التقويم الهجري القمري الذي كانوا يؤرخون به تواريخهم ويسجلون به قيود دواوينهم والفرمانات كما يؤرخ به باقي المعاملات المالية للخزانة، ولم يخطر لهم أن يؤرخوا بالسنة الميلادية الا اذا كاتبوا ملوك النصارى في الغرب أو عاهدوهم فسجلوا التاريخ الميلادي في العهود التي كانوا يعقدونها بينهم. وقد جاءت الأحوال الدولة لاستعمال تقاويم جديدة ومستتبطة الى جانب التقويم الهجري بعد عهد التنظيمات (٣). ولم يعمل بالتقويم الميلادي الا في عهد الجمهورية التركية حيث ترك استعمال السنة الهجرية رسميا.

^٢ أرشف رئاسة الوزراء باستانول (أ.و.أ)، م. جونت، معارف رقم ٣٠٨١، من تقرير رئيس المنجمين (منجم باشى) بالديوان.

^٣ بدأ عهد التنظيمات للعثمانية بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٣٩.

الضرورات الاقتصادية:

كان العثمانيون شعباً ودولة على كلمة واحدة من حيث استعمال التقويم الهجري. وعلى الصعيد الاقتصادي العثماني المرتكز على الفلاحة مبدئياً، كان دخل الرعايا متوقفاً على المواسم ودخل الدولة المتوقف على دخل الرعايا كان لابد له من أن يتوقف هو الآخر على السنة الشمسية، حيث أنها لا تستطيع أن تجبي من الفلاح شيئاً ما لم يدرك غلاته. وللصول أثرها في النشاط التجاري، ذلك أن محصول الجمارك في الصيف غيره في الشتاء، ونشاط التعدين نفسه يتحول بتحول المواسم، ذلك أن العمل في المناجم كثيراً ما يتعطل في الشتاء، وقد تسد الثلوج الطرق فتتأخر القوافل وينخفض دخل الدولة المتوقف على النشاط في هذا المضمار. كما أن التجارة البحرية التي تغذي الجمارك لم تكن نشطة إلا في الفصول الصالحة للبحار^(٤).

^٤ أ.ر.و.أ.، مالىه بن منور رقم ١٧٨٩٨، أحكام دفترى (دفتر الأحكام المالية) ص ١٠٥: وهو المرسوم الموجه إلى والى البصرة (١٤ ماي ١٦٩٤) رداً على الرسالة بخصوص الأسباب التي اضطرتهم إلى الاعتماد على السنة الشمسية لاقامة ميزانية البصرة:

حاء في أمر أرسل إلى البصرة بشأن السماح لهم بالاعتماد على السنة الشمسية في جباية الأموال بعد أن كانت تجبي حسب السنة القمرية ما مؤداه:

حكم إلى والى وقاضى ودفتردار وأعيان البصرة:

رفع محافظ البصرة الوزير المكرم خليل باشا إلى الأعتاب العالية عريضة قال فيها أنه جمع اعيان الولاية والأهالي وشاورهم عن أسباب تقهقر الوضع والخراب الذي أصاب البلاد وما هو التدبير لاصلاح العباد وعمارة البلاد فأنشؤا عرضاً ومحضراً بما تم اتفاق الجمهور عليه (وارسلوه إلى المقر السامي) ايضاً جاء فيه أن ثمار الولاية مما يحصل ويعود للخزانة يحصل من المزروعات من الأراضي المملوكة وثمار كروم الرعايا أو من التجارة البحرية في "موسم الهند" وهي مقاطعات كان ولا يزال ضمانها منذ البداية عندما أحصيت الولاية يجري على أساس السنة الهلالية المحرمية بينما كان يجب أن تضمن بناء على السنة الشمسية لارتباط الزراعة وموسم الهند بفصول السنة حسب التقويم الشمسي ويضيع حاصل سنة (في كل ثلاث وثلاثين سنة) لتفاوت عدد أيام التقويمين وإن أهل الولاية يستجدون العطف السلطاني أن يأذن بضممان "مقاطعات (الجبايات)" على أساس السنة الشمسية التي تبدأ بدخول شهر مارس. وعند الرجوع على "دفتر المحاسبة الأولى" المحفوظة بالخزانة العامة (في الديوان). استبان من شرح على حاشية (المحضر من قبل المحاسبة الأولى) أن وقت ضمان مقاطعات (الجبايات) منى على أساس السنة العربية اعتباراً من أول المحرم وأول المحرم هو وباقي الاعياد ومواقيت الحج والصيام لا تستقر بل تنتقل بين الفصول وقد تأتي صيفاً أو شتاءً ويضيع لذلك حاصل سنة (كل ٣٣ سنة بناء على تخالف السنتين طولاً). أما شهور السنة الشمسية التي تبدأ في شهر مارس فلا تعرف التنقل والفصول فيها لا يتغير موضعها إذ يتكرر الحصاد فيها في وقته كل سنة وتقدم التجار في الموسم في الوقت المحدد. فلاتداخل فيها (ولا ازدلاف) وإن في جباية الأموال بناء على أساس السنة الشمسية تسهيل على الرعايا كما أن في ذلك نفع للخزانة لدى تحصيل أموال (الجبايات). وإن (الوالي) يتكفل بتحصيل وأداء رواتب وأثمان نخائر الجند لمدة ستة أشهر ونصف شهر تتفاوت عند دخول مارس في الرابع

وإذا استقصينا مداخل الخزانة في كل من ولايتي الأناضول والروم ايلي (الرومالي) بصورة خاصة، وهما الولايتان اللتان لا تتمتعان بميزانية منفردة، لكونهما تابعتين للمحاسبة المركزية ولكون ميزانيتها نواة الميزانية العثمانية في الأصل، يتضح ارتباط المداخل بالسنة الشمسية وحيث كانت الأموال ترسل مرة عند دخول النيروز ومرة عند دخول شهر أوت. وكان النظار ومفتشو المقاطعات مسؤولين عن ارسال أموال الجبايات في الوقت المحدد من مناطقهم الى الديوان. وكان هذا الأخير لا يغفل عن ارسال جباة مستقلين بفرمانات خاصة لجمع ما توفر لدى العمال التي لا دخل للمفتشين ونظار المقاطعات فيها في أوقات طارئة.

وإذا كانت مداخل الدولة العثمانية تجبى وفقا للسنة الشمسية، فإن مصاريفها كانت على العكس من ذلك تصرف وفقا للسنة القمرية. ورواتب الجند (أو العلوفات أو الموابج حسب المصطلح العثماني) وهي أكبر نفقات الدولة، فإنها كانت تسدد، مبدئيا، كل ثلاثة أشهر مرة، وبالطبع بعد أداء الخدمة. وكانت المبالغ المخصصة لعلوفات ثلاثة أشهر يطلق عليها اسم "قسط" واصطلحوا على تسمية كل قسط باسم يتركب من أحد حروف أسماء الأشهر الثلاثة التي يعود اليها القسط.

فالقسط الأول أي رواتب شهر محرم وصفر وربيع الأول كان يطلق عليها اسم مصر (ميم من محرم وصاد من صفر وراء من ربيع الأول). والقسط الثاني: رجب (ربيع الثاني، والجماديين) والقسط الثالث: رشن (رجب وشعبان ورمضان) والقسط الأخير لذذ (شوال وذو القعدة وذو الحجة).

الميزانية والسنة المالية:

ان معظم مصاريف الخزانة كانت، في الحقيقة، مرتبطة بالسنة القمرية أو تصرف حسب دخول شهورها، ولكن قد تعرض مصاريف تتفق في أي وقت، وعلى الرغم من أثر السنة الشمسية والمواسم على حصولها، فإن بعض المداخل من المقاطعات كانت مرتبطة بالسنة

عشر من شهر رجب من سنة ١١٠٥ (١٦٩٤ ميلادية) على شرط أن لا يطالب بعدها الوالي ولا الرعايا بسد العجز بعد تسوية هذا التداخل عند العول على السنة الشمسية اعتبارا من هذا التاريخ وتسجيل ضمان المقاطعات على أساس السنة الشمسية في دفاتر (المحاسبة الأولى....) تحريراً في ١٥ رمضان ١١٠٥ (١٤ ماي ١٦٩٤).

القمرية، وانه اذا اقتضى ضمان مقاطعة، فان ذلك يحال الى عهدة ملتزم لمدة ثلاث سنين -
يعبر عنها بـ (تحويل) - شمسية أو قمرية حسب العادة الجارية في أموال المقاطعة.

ترى ما كان موقف الدولة التي تريد أن تهئ ميزانيتها العامة في حين كانت تستلم قسما من مدخولها وفقا للسنة الشمسية والقسم الآخر وفقا للسنة القمرية؟ هل ستقرها على أساس السنة الشمسية أم على أساس السنة القمرية؟ وقد تكون على صواب برجوعها الى السنة الشمسية وجعلها أساسا للميزانية وذلك لما يوجد من توافق وائتلاف بين تشكل وحصول المداخل وبين المواسم. غير أن الدولة سوف تجد نفسها أمام دخل أحد عشر يوما اضافيا. في حالة تكافئ المدخول والمصرف اليومي للخزانة، وهذا ناجم عن الفرق بين التقويم القمري والتقويم الشمسي، كما أنها، على العكس من ذلك، سوف تجد صعوبة كبيرة في تعديلها بين مدخول سنة شمسية ومصرف سنة قمرية تسبقها بأحد عشر يوما.

ميزانيات الدولة العثمانية:

لم يكن للدولة العثمانية حتى العهد الدستوري أو عهد التنظيمات على الأقصى، ميزانية بالمعنى الحديث المعروف اليوم، وما نعبر عنه بميزانية اليوم، هو عبارة عن تقدير نفقات لخدمات تتعهد الحكومة أن تقوم بها وتستأذن من مجلس الأمة القيام بالجباية والاستقراض في حالة العجز بما يقوم بسدها من مدخول، ذلك أن ما نسميه بميزانية الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات توخيا للسهولة ليس الا عبارة عن كشف لمجموع مداخل الخزينة ومصاريفها في ظرف سنة مالية، بالاضافة لما كان ينعت بـ (المحسوب) أو (ايراد-صرف) أي المبالغ المفروض أنها دخلت وخرجت من الخزانة لكونها من جبايات العام نفسه، ولكنها صرفت بلذن ومعرفة من الديوان في مواضع جباياتها من غير أن تدخل الخزينة فعليا. وكانت هذه الأرقام تجمع من دفاتر المحاسبة للخزانة ثم تبوب وتشكل "الكشف الأخير" أو "الوضع في آخر السنة" بالنسبة للخزانة ويعبر عنه اليوم بـ "الحساب القطعي" اذ هو المصروف والمدخول الفعلي خلال سنة مالية. وبما أن المهم هو معرفة مدخول عام ومصروفه بالنسبة للدولة، فقد عبرنا عنه بأنه ميزانية توخيا للسهولة.

ان المدقق في ميزانيات الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر الميلادي يلاحظ أنها عبارة عن ميزانيات سنة مالية شمسية^(٥) وأنها تبدأ بنوروز (أو النيروز) وتنتهي بدخول غيره. والنوروز حسب التقويم الجولياني (Calendrier Julien) هو ١١ مارس. أما بالنسبة لميزانيات الدولة العثمانية خلال القرن السابع عشر لاوضح فيها بالنسبة لعامها هل هي ميزانية سنة شمسية ؟ أم هي ميزانية سنة قمرية، وكانت الادارة المالية قلما تعتني بتلخيص حساباتها آخر كل سنة لتتفقد مجموع مداخل ومصاريف الخزنة، ولعل هذا كان هو السبب في النظر للميزانية التي قام باعدادها ترخونجي أحمد باشا (a‘Tarhuncu Ahmed Pa) باعتبارها أول ميزانية للدولة العثمانية. والميزانيتان اللتان قاما بنشرهما الأستاذ عمر لطفي بارقان، مما يعود لهذا العصر وهما ميزانية ١٠٧٠-١٠٧١هـ/—١٦٦٠-١٦٦١م. وميزانية ١٠٧٩-١٠٨٠هـ/—١٦٦٩-١٦٧٠م^(٦)، ما في مطلعها ما يدل على أنهما ميزانيتا سنة شمسية. أما الميزانيات الموجودة مما يعود لمؤخر هذا القرن وأوائل الذي يليه (أي الثامن عشر)، فقد كانت ميزانيات هلالية تبدأ في أول المحرم وتختتم في آخر ذي الحجة.

تحديد وتعريف السنة الشمسية بالتقويم الهجري القمري:

لا تخلو المالية العثمانية من الرجوع الى السنة الشمسية وشهورها والاعتماد عليها في حساباتها، وانه عند تنظيم "ملخص الايراد والمصاريف" أو بتعبير آخر الميزانية أو كراء

^٥ راجع دراسات عمر لطفي بارقان:

"H.933-934(M.1527-1528)Malî Yılına ait bir Osmanlı Bütçesi", *İktisat Fakültesi Mecmuası*, C.15, (1-4).

الميزانية العثمانية لعام ٩٢٣هـ-٩٢٤هـ.

"H.954-955(M.1547-1548)Malî Yılına ait bir Osmanlı Bütçesi", *İktisat Fakültesi Mecmuası*, C.15, (1-4).

الميزانية العثمانية لعام ٩٥٣هـ-٩٥٤هـ.

"H.974-975(M.1567-1568)Malî Yılına ait bir Osmanlı Bütçesi", *İktisat Fakültesi Mecmuası*, C.15, (1-4).

الميزانية العثمانية لعام ٩٧٤هـ-٩٧٥هـ.

^٦ ولنفس المؤلف

"H. 1070-1071 (M. 1660-1661), Tarihli Osmanlı Bütçesi ve bir mukayese", *İktisat Fakültesi Mecmuası*, C. 17, (1-4).

ميزانية تعود لعام ١٠٧٠هـ-١٠٧١هـ للدولة العثمانية.

"H. 1079-1080 (M. 1669-1670) Malî Yılına ait bir Osmanlı Bütçesi ve Ekleri", *İktisat Fakültesi Mecmuası*, C. 17, (1-4).

ميزانية الدولة العثمانية لعام ١٠٧٩هـ-١٠٨٠هـ وذيولها.

المقاطع عند تحديدها زمنياً، فانهم ولا ريب كانوا على علم بالتقويم الميلادي. وحيث أنهم قلما يستعملونه في ما عدا مخابراتهم ومكاتباتهم مع الدول المسيحية. فاذا ما عرض لهم أن يحددوا سنة شمسية من غير أن يعتمدوا على التاريخ الميلادي، عرفوا اليوم الذي تبدأ به السنة الشمسية بالتاريخ الهجري (باليوم والشهر والسنة) وفعلوا كذلك بخاتمها، وتأخذ على سبيل المثال ميزانية عام ١٥٤٧-١٥٤٨ للدولة العثمانية التي قام بنشرها عمر لطفي بارقان، فانها تبدأ في النوروز الموافق لـ ١٨ محرم سنة ٩٥٤هـ، وتنتهي في النوروز الواقع في ٣٠ محرم ٩٥٥هـ.

وإذا أطلقنا على ميزانية سنة شمسية تاريخ السنة القمرية التي يدخل فيها النوروز فسوف يأتي كل اثني وثلاثين عاماً شمسيا مرة سنة قمرية (هي الثالثة والثلاثون) واقعة بين نوروزين. لأن السنة القمرية ٣٥٤ يوماً والشمسية ٣٦٥ يوماً. يبقى الفرق الذي هو عبارة عن إحدى عشر يوماً قسماً منه في آخر سنة قمرية ماضية (هي الثانية والثلاثون) وقسماً منه في أول سنة قادمة. فلا نستطيع نسبة هذه السنة القمرية الثالثة والثلاثين لنوروز أي سنة شمسية من سنتين متواليتين.

ولو سعدنا الحظ بالعثور على الميزانيات التي تسبق ميزانية ٩٥٤هـ المنكورة أعلاه، فاننا كنا سوف نعثر على سنة ازدلاقية ليست لها ميزانية دخل. ومثلاً كانت ميزانية سنة ١٥٤٦-١٥٤٧ المالية تبدأ في النوروز الموافق للسابع من محرم سنة ٩٥٣هـ وتنتهي في ١٩ محرم سنة ٩٥٤هـ، ونستطيع نسبتها لسنة ٩٥٣ الهجرية. أما ميزانية سنة ١٥٤٥-١٥٤٦ فانها تبدأ في النوروز الموافق لـ ٢٦ ذي الحجة سنة ٩٥١هـ وتنتهي في السابع من محرم سنة ٩٥٣هـ، وهذه اثن ميزانية سنة ٩٥١ الهجرية. إذ لا نوروز يدخل في سنة ٩٥٢هـ.

في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ

في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ

في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ

في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ
 في سنة ١٢٥٥ هـ

سنة الازدلاف:

ان الميزانية الأخيرة يجب نسبتها لسنة ٩٥١هـ، بينما هي في الحقيقة لميزانية سنة ٩٥٢هـ، وقد ازدلفت وتعسر نسبة الميزانية اليها، لأن النيروز وقع في سنة ٩٥١هـ، ويسمى الديوان هذه السنة بـ(سنة السويش). وقد لاحظنا أن دواوين الخراج في المجتمع العربي كانت تتعتها بالسنة المزدلفة. على أن ضمان المقاطعات التي كانت العادة كراؤها في أول مارس على أساس السنة الشمسية هو مثال آخر لكيفية الازدلاف. وكمثال على ذلك: كراء ميناء آق كرمان الواقع في مصب نهر أوزى في البحر الأسود في جنوب أوديسا وحيث كان يعلن عليه عادة بالمزايدة العلنية، قد اكترى سنة ٩٨٤هـ (١٥٧٧م) لمدة ثلاث سنوات شمسية بمبلغ ٤,٩٧٥,٠٠٠ اقچه عثمانية، وسوف تحال من جديد للكراء في أوائل مارس ١٥٨٠، غير أن هذا اليوم يقع في سنة ٩٨٨ وليس في سنة ٩٨٧هـ. وقد أغفل الديوان هذه السنة وعدها سنة ازدلاف حيث أجرت المقاطعة اعتباراً من ١٣ محرم ٩٨٨هـ بمبلغ ٥,١٥٥,٠٠٠ اقچه عثمانية لمدة ثلاث سنوات. أما الدورة الثالثة فقد بدأت بتاريخ أول مارس ١٥٨٣ الموافق ١٦ صفر ٩٩١هـ، وكان كراء المقاطعة فيها، ولمدة أربع أعوام هذه المرة، بمبلغ ٣,٦٦٦.٦٦٦ اقچه عثمانية. (راجع الوثيقة المصورة على صحيفة رقم ٩٩).

وكما توضح هذه الأمثلة، فقد تحتم القيام بتصحيح في التاريخ لضبط تسلسل الأحداث عندما يتعلق الأمر بميزانية المداخل والمصاريف وكذلك بكراء املاك الدولة أو تغطية الاداءات. غير أنه نظراً الى ان المزايدات لم تتم كلها في أوائل شهر مارس، بل يمكن أن تتم في أوائل شهر ماي أو أوت، فان تطبيق سنة الازدلاف وضبط التسلسل الزمني يختلف حسب المقاطعات والأحوال.

وقد غاب عن المالية العثمانية مثلاً أن تصلح التقويم المالي سنة ١٢٥٥هـ و١٢٨٨هـ ولم ينتبه الى ذلك الا في سنة ١٣٢٨هـ. وقد حصل فرق سنتين بين التقويم العادي والتقويم المالي، وقد تقدم أحمد مختار باشا الى المجلس أثناء مداولات الميزانية، بمشروع تقويم جديد هجري على أساس السنة الشمسية يبدأ بسنة الهجرة (٧).

٧ تاريخ عربي دنيان هجري قمرى بيك ايكي يوز اللى التى سنة سندن برو بلا انقطاع دولام ايده كلن مالى سنة تاريخك، تنظيم واصلاحه دائر نظامنامه در.

أزمات سنن الازدلاف:

عندما نريد تصحيح التواريخ هل يكفى حقيقة اضافة سنة من حين الى آخر للتقويم الهجري الشمسى بقصد تعديله وموازاته مع التقويم الهجري؟ أم هل كانت وراء الانحرافات السنوية للتقويم المالى أزمات خاصة، اذا أخذنا بالاعتبار أن الانحراف ليس انحرافا زمنيا فحسب بل هو انحراف بين مدخول سنة شمسية ومصرف سنة قمرية.

وكما بينا سابقا ان الحسابات في القرن السادس عشر كانت تضبط اعتبارا من النوروز، أول السنة المالية، ويقوم الدفتردار بتلخيص مداخيل الخزينة ومخارجها من الروزنامجة (أي الدفتر اليومى) ومن باقى حسابات الاقلام التابعة له، ثم ترتب المداخيل والمصاريف لمدة سنة عبرنا عنها بأنها الميزانية. وبما أن الميزانية (أو اجمال الايراد والمصاريف للخزانة حسبما يسميها الديوان) ميزانية سنة الدخل أي السنة الشمسية، فانها أطول من السنة القمرية التي تعتبر أساسا لكل المصاريف. وقد ترتب على ذلك أن كل سنة شمسية تشتمل على جزئين من سنتين قمرتين متواليتين، فاننا نجد في سنة الازدلاف تشتمل ليس فحسب على جزئى سنتين قمرتين بل على سنة قمرية كاملة ومؤخر سنة سابقة ومقدم سنة قادمة قمرية أي أنها تجمع أجزاء من ثلاث سنوات قمريات، وهذا ما يوضحه الشكل رقم ١. ان الشكل البياني يسجل السنوات ما بين سنة ١٦٤٣ و ١٦٧٧. وقد أشير الى وقت دخول السنة الهجرية في اليوم الموافق للتاريخ الميلادي فيه، ثم أشير الى أقساط الرواتب التي كانت تؤدى مرة عند انقضاء كل ثلاث أشهر قمرية وكيفية تنقلها ودورها في السنة الشمسية.

(بظامنامه اصلاح وتنظيم التقويم المالى المستعمل بلا انقطاع منذ ١٢٥٦ من التقويم المعروف بالعربى الهجرى العمري).
Faik R. Unat, *Hicrî Tarihleri Miladî Tarihlerle Çevirme Kılavuzu*, Ankara, 1959, pp. XIV-XV
(دليل تحويل التواريخ الهجرية الى التواريخ الميلادية).

يتضح من هذا الشكل اذن أن سنة ١٠٥٤ هـ كانت سنة ازدلاف وقد أهملت. أما سنة ١٦٤٥ الميلادية فانها تنطبق وتوافق ميزانية سنة ١٠٥٥ هـ من حيث الدخل وتتجاوزها من حيث المصروف. كما نلاحظ على الشكل البياني أيضا ان مصاريف سنة ١٠٥٦ هـ قد بدأت قبل دخول سنة ١٦٤٦ م واستلام مداخيل ١١ يوما، ونظرا لظاهرة أن رواتب الجيش تؤدي عند تمام الخدمة في نهاية الثلاثة الأشهر الأولى وأن هناك وقتا غير قليل لأوان الدفع بعد دخول سنة ١٦٤٦، فإن الوضع لم يؤد الى اثارة المشكل يومئذ، وستستمر الأوضاع على هذه الرتيبة حتى سنة ١٠٦٢ هـ. غير أنه عند مطلع سنة ١٠٦٣ هـ سيتغير الوضع، لأن الخزانة ستكون مضطرة لأداء رواتب الثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٠٦٣ هـ قبل دخول موارد سنة ١٦٥٣ م بثلاثة أشهر، حيث سبقت السنة القمرية السنة الشمسية هذه المرة بثلاثة أشهر تماما. وإذا لم تكن الخزانة على استعداد للطوارئ ولم تكن قد ادخرت من مدخول الأيام الفائضة من السنة الشمسية عن السنة القمرية، فانها لن تسد رواتب سنة ١٠٦٣ هـ التي انقضت في سنة ١٦٥٢ م الا من دخل السنة الجديدة. ويمكن أن نلاحظ حسب الشكل البياني وجوب تسديد ليس فقط رواتب سنة ١٠٦٣ هـ، بل أيضا الدفعة (العلوفة) الاولى من الرواتب بالنسبة لسنة ١٠٦٤ هـ خلال سنة ١٦٥٣ م. وعلى هذا الاساس تكون دفعات الرواتب الأربع لسنة ١٠٦٣ هـ، وكذلك الدفعة الأولى لسنة ١٠٦٤ هـ، مع جزء من راتب الثلاثة الأشهر الثانية، قد وقعت في سنة ١٦٥٣ م.

وفي سنة ١٠٧٠ هـ بدأت مصاريف الدولة قبل ستة شهور من بداية المداخيل المخصصة عادة لمثل ذلك. وهناك سنة أخرى وهي ١٠٧٩ هـ بدأت مصاريف الدولة المالية تسع شهور قبل الحصول على المداخيل التي تغطي عادة تلك المصاريف. وحتى سنة ١٠٨٧ هـ كان الفرق بين المصاريف والمداخيل يساوي سنة كاملة، ويمكن في مثل هذه الظروف أن تدرك أهمية ادخار احتياطي من المقادير المالية المستلمة خلال سنة ١٦٧٧ م لتغطية مصاريف سنة ١٠٨٧ هـ، ولكن من أين تؤخذ المداخيل الضرورية لمواجهة مصاريف سنة ١٠٨٨ هـ والتي كانت سنة ازدلافية؟

الصعب الآن القول ما اذا كانت المدخرات السنوية التي تحققت من طرف الخزينة الخاصة تغطي ٣% من الفرق الحاصل بين تقديرات المداخيل والمصاريف أم لا؟ فانه عندما تبلغ الدفوعات المتأخرة اثنين أو ثلاثة وفي حالات سنى الازدلاف اربع دفعوعات، يبلغ الاضطراب أشده وتثور الانتكشارية مطالبة بابعاد وفي بعض الاحيان اعدام الدفتردارية والصدور العظام. وقد لا يأمن السلطان من الخلع ويسلط حينها على الحكم والادارة رؤساء الثوار فيتصرفون في الأمور كما يطيب لهم، يولون من أرادوا ويعزلون من شاعوا.

ان تسديد الدفوعات المتأخرة التي تكتشف بعد هذا النوع من الانتفاضات هو أمر بالغ الأهمية، وانه لا يمكن معالجته الا بالقروض وقرار تخفيض وزن أو عيار العملة أو الاثنين معا وفرض ضرائب جديدة أو احداث وسائل أخرى كان لها نتائج على مجموع اقتصاد الامبراطورية. فالشعب والفلاحين الذين يجبرون على دفع ضرائب تفوق بكثير امكانياتهم القليلة، يحاولون النجاة من ذلك عن طريق الهروب، ويضطر عدد منهم الى الهجرة الى مناطق أخرى، ويلتجئ عدد آخر الى الجبال ليمارسوا قطع الطرق أو الانضمام الى الانتفاضات ضد الحكومة. أما تخفيض العملة فقد تأتي منه انعكاسات منتظرة تقود الى انتشار الازمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والصراعات الموجودة بين الموظفين والتجار وغلاء المعيشة واستغلال الوضع من طرف المحتكرين والسوق السوداء. والاضطرابات الداخلية كانت تعكس هي الأخرى العوامل التي يجر أحدها الآخر.

ان موعد سنة الازدلاف وما ينتج عنه من أزمات واسعة، من مجتمع لآخر ومن ساحة اقتصادية لأخرى هو موعد اتفاق أول مارس فاتح السنة الشمسية والتي تعتبر منطلق وقاعدة حسابات المداخيل وأول محرم أول السنة القمرية التي تعتبر أساس الدفع وأداء الرواتب، ويمكننا أن نسجل هذه الأوقات من دراسة جداول التقاويم للسنيين، كما يجب أن نذكر هنا أن الازمات لم تكن لتنفجر بالمرة بل كانت تتجمع وتتراكم وتبقى عند اقتراب وقت الازدلاف لتنفجر عند أول شرارة، وهذا اعتبارا من تسويق تسديد الراتب الثالث وذلك عند تطابق جاتفي وأول محرم على وجه التقريب.

على أن الذي وجب التذكير به أنه خلال فترة ازدهار الامبراطورية كانت الازمات التي تسببت فيها المصاعب المالية ترجع أساسا الى ظهور سنى الازدلاف والتي كانت نتائجها أقل

المؤرخون على أنه أول ثورة في التاريخ العثماني سببها ليس فقط تأخير تسديد الرواتب عن وقتها بل أيضا انخفاض العملة والتي كان أساس التداول والتعامل بها.

وعندما توفي مراد الثاني وارتقى ابنه محمد الثاني العرش نهائيا سنة ١٤٥١، خفض مرة ثانية العملة بوزن حبة (أي ما يعادل ٠,٠٤٨ غراما). هذا وان دخول محرم هذه السنة كان في أول جانفي أي في الموعد الذي يسوف فيه تسديد القسط الثالث من الرواتب وسنرى أن السلطان محمد الفاتح يقوم بتخفيض العملة بوزن حبة كل مرة تراكم فيها تأجيل تسديد علوفات الجند. ونستطيع القول أن فتح استانبول قد قدم في هذا الباب مصادر جديدة للدخل كان لها تأثير في التخفيف من ازمات الضغوط المالية.

سنة ٨٨٦هـ/١٤٨١م:

وافقت سنة الازدلاف هذه المرة وفاة السلطان محمد (الثاني) الفاتح. وقد قام السلطان بحملة في جهة الاناضول، لا يعلم أحد الهدف منها، كما سكت التاريخ عنها. وكانت الأقچه هذه المرة قد خفضت حسب المعتاد وفرض على الاهالي تبديل ما بأيديهم من عملات قديمة وثقيلة من حيث الوزن بالعملية الجديدة المنخفضة. وكان من المتوقع توفير ٦٠ مليون اقچه كدخل اضافي خلال مدة ثلاث سنين تصك فيها دور الضرب من جديد كلما أمكن صكه من عملات قديمة منع تداولها^(١٢). وقد ثار الجند اثر اطلاعهم على خبر وفاة السلطان محمد الفاتح وكانوا لا يستصوبون سياسته في تخفيض العملة، وقتل حينها الوزير الاعظم محمد باشا القرمانلي (الذي تولى هذا المنصب من ١٤٧٧ الى ١٤٨١). وقد عين الثوار هيئة من الانكشاريين استمرت في الحكم سبعين يوما (كانت فترة خلو العرش) وهي الفاصلة بين موت الفاتح واعتلاء ابنه بايزيد الثاني العرش^(١٣)، واشترط الانكشاريون عليه عدم اللجوء مطلقا الى تخفيض العملة. ومع هذا لا نملك أي معطيات عن النتائج الاجتماعية لهذه الازمة.

سنة الازدلاف ٩١٩هـ/١٥١٣م:

^{١٢} Halil Sahillioğlu, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları", İktisat Fakültesi Mecmuası, C. 23, No 1-4.

(مقاطعات دور الضرب العثمانية في منتهى القرن الخامس عشر حسب دفتر نغم الملتزمين).

^{١٣} المصدر نفسه.

١٥٤٦، وبتعبير آخر، لم يسجل عجز بالنسبة لهذه السنة، كما انتقل مبلغ ٨٦,٨٨٩,٨٤٥ اقچه لسنة ١٥٤٧ من السنة ١٥٤٦، وهذا ما يعني ان دخل هذه السنة أيضا يفوق نفقاتها.

الا أننا اذا درسنا الميزانية عن كثب، فانه يمكننا أن نلاحظ جباية مبلغ ضخم لضريبة اضافية كان يطلق عليها اسم (العوارض) وكانت قد فرضت سنة ١٥٤٥. وقد ضمن ذلك دخلا مقداره ٧,٦٢٠,٧٧٣ اقچه. ونفس هذا الامر قد تم بالنسبة لسنة ١٥٤٦ حيث كان دخل الخزانة من نفس الضريبة لهذا العام مبلغ ١.٧٧٩,١٠٠ اقچه. واذا أخذنا بالاعتبار ان مجموع دخل الخزينة بلغ ٢٤١,٧١١,٨٣٤ اقچه خلال السنة الازدلاقية (سنة ١٥٤٦) فان دخل سنة ١٥٤٧ قد انحدر الى مبلغ ١٩٨,٨٨٧,٢٩٤ اقچه.

وبالاضافة الى هذا، وعلى الرغم من وجود فائض في الميزانية العامة خلال هذه السنوات فثمة عجز واضح في الميزانية المركزية أي ميزانية الاناضول وروم ايلي اذ بلغت مصاريف الميزانية المركزية للسنة الازدلاقية ١٥٤٦ مبلغ ١٧١,٩٩٧,٤٤٩ اقچه، وللسنة المالية ١٥٤٧ مبلغ ١١١,٩٩٧,٤٤٩ اقچه، في حين كانت المداخل الجبائية التي جمعت من ولايتي الاناضول والروم ايلي اللتين يمثلان الميزانية المركزية، كانت على التوالي تقدر بـ: ١٣٥,٤٠٢,٠٢٢ اقچه لسنة ١٥٤٦ أو بـ: ٩٤,٥٤٣,٣٤٩ اقچه لسنة ١٥٤٧. وعليه كان العجز يقدر من جهة بـ: ٣٦,٤٧٠,٣٣٥ اقچه في الميزانية الاولى وبـ: ١٧,٤٥٤,٦٩٤ اقچه للسنة التالية. غير ان العجز كانت تغطيه المداخل الإضافية المستمدة من الولايات التي فتحت مؤخرا وهي مصر وسوريا ودياربكر وبغداد.

وعند تقلد رستم باشا سنة ١٥٤٤ الوزارة العظمى، جمع بطرق عنيفة وقاسية ما ملئت به خزائن القصر وكذلك الخزائن الموجودة في حصن يدي قله وهذا ما أدى الى تدهور الاقتصاد العثماني (١٩).

وقد خفضت العملة الذهبية سنة ١٥٥٢ أي بعد مرور ست أو سبع سنوات على سنة الازدلاف، وهو موعد تأجيل دفع علوفة (مصر)، وقد انخفض وزن السلطاني من ٣,٥٥٩ غراما الى ٣,٥٤٥ غراما. فأضحى يصك على هذه الصورة ١٣٠ سلطاني من مائة مثقال من

^{١٩} مكتبة السليمانية، كتاب مستطاب، قسم مخطوطات الفاتح رقم ٣٥١٤ انظر الورقة ٣٩ ب.

الذهب الخالص عوضاً عن ١٢٩ كان عليها الاعتماد منذ بداية سك العملة الذهبية العثمانية عام ١٤٧٨ في عهد محمد الفاتح (٢٠).

وفي نفس هذا الظرف بالتحديد، بدأ صراع الادعاء من أولاد السلطان سليمان القانوني على الحكم بين بعضهم البعض. ومن نتائج سياسة رستم باشا المالية ترك المزارعين قراهم وهجرتهم جماعات جماعات الى المدن حيث استقروا بها، في حين كان عدد آخر منهم قد انضم الى الـ (لوند) ويمارس قطع الطرق (٢١).

سنة الازدلاف ٩٨٦هـ/السنة المالية للمداخل ١٥٧٨م:

سبقت الحملات الموجهة ضد ايران الازمة بقليل، ومن سوء الحظ ان هذه الحملات تختلف عن حملة الفاتح ضد استانبول وحملات سليم الاول ضد سوريا ومصر، التي كانت سريعة وحاسمة، بينما كانت الحملات ضد ايران على العكس من ذلك ممتدة وزادت في الضيق المالي. وأول ما كانت الخزانة تفكر فيه أمام الازمة المالية هو تخفيض أنواع العملات المتداولة من اقچه وبارة وشاهي، ولم تكن السلطة لتستطيع حماية النقد قبل اللجوء رسمياً الى تخفيضه، ذلك أن دور الضرب كانت تصك العملة تحت رقابة السلطة وحيث كانت لا تراعى الوزن الرسمي، وقد تضيف الى المعدن القيم معادن خسيصة، ولا يردعها عن ذلك رادع. ونتيجة لذلك انخفض وزن الأقچه رسمياً وصار يصك من ١٠٠ درهم من الفضة ٨٠٠ اقچه بدلا من ٤٥٠، وبهذا ارتفع سعر النقد الذهبي (السلطاني) وما يعادله من ذهب افرنجي من ٦٠ اقچه الى ١٢٠ اقچه.

وقد أريد اصلاح النقد سنة ١٥٨٦م ولم يتثنى ذلك بسبب مقتل أمير أمراء ولاية روم ايلي والدقتردار وأمين دار الضرب اثر ثورة جامحة كانت هي أول ثورة كبيرة من نوعها في التاريخ العثماني قام بها الجند، عندما نقصت رواتبه بفعل العملة المنخفضة. وقد كان عجز الميزانية المركزية (ميزانية الروم ايلي والاناضول) حسب ميزانية ١٥٨١ يناهز ٧٥,٩٣٤,٥٩٦ اقچه. وهذا على الرغم من دخل ضريبة اضافية (ضريبة العوارض) تقدر

^{٢٠} المكتبة الوطنية بباريس، قانونامة مصر، قسم المخطوطات التركية رقم ٨٢، انظر ١٥٢.

^{٢١} كتاب مستطاب... نفس المصدر.

بـ: ٥٦,٢٥٥,٤٦٢ اقچه. ولم يكف دخل الايالات المفتوحة من عهد سليم الأول لسد الخلل الحاصل، وقد بقي في الميزانية عجز طفيف بلغ ٧٢٧,٨٧٠ اقچه (٢٢). وقد ادت الضرائب الإضافية الى جلاء الناس عن أراضيهم وهذا مما زاد في نقص سكان الاناضول والروم ايلى خلال النصف الاول من القرن السابع عشر وزاد، من جهة أخرى، في عدد الناقمين على الحكم من الأشقياء الذين كانوا يمارسون قطع الطرق والذين شاركوا في حركة الجلالى العثمانية، وكان هذا العصيان بدوره قد ساهم في اضعاف موارد الخزينة وزاد من الضيق المالي الذي تسبب بدوره في تخفيض العملة مرة بعد أخرى. كما أدت حروب ايوان (١٥٧٦-١٥٨٨) الى الزيادة في مصاريف الدولة. وكان الوزير الأعظم سنان باشا يكرر قوله بأن مصاريفنا تفوق مداخلنا بنسبة الثلث (٢٣).

سنة الازدلاف ١٠٢١هـ/١٦٢١م:

يمثل هذا التاريخ انتهاء المرحلة الثانية من الحروب مع ليران وابرار الصلح، وأهم الاحداث في الاناضول خلال هذه الفترة كانت عصيان الجلالى. ففي سنة ١٦٠٧ كانت مداخل الخزينة خلال الستة أشهر الاولى ما مقداره ٢٠٤,٢٧٣,٧٤٧ اقچه، في حين كانت المصاريف في نفس الفترة تقدر بـ: ٢٠٢,٩٧٣,٧٤٤ اقچه (٢٤). أما مداخل الخزينة لسنة ١٦٠٨ فتقدر بـ: ٥٠٣,٦٩١,٤٤٦ اقچه، والمصاريف بـ: ٥٩٩,١٩١,٤٤٦ اقچه (٢٥)، وعليه يكون عجز الخزينة لسنة ١٦٠٨ يقدر بحوالي ١٩%، هذا على الرغم من دعم الميزانية بمبلغ ٧٨ مليون من الاقبات من رصيد الخزينة الداخلية (الخاصة). وفي هذه السنة كانت المبالغ التي دفعت الى الجيوش المرابطة على الحدود الشرقية والغربية للامبراطورية العثمانية قد ناهزت ٩٥,٥ مليون اقچه..

ويجب أن نذكر هنا أن الميزانيات التي سبق أن نوهنا بها في مواضيعها، كانت لا تحتوي على أكثر من أربع مواجب (علوفات)، ونظرا الى أن الميزانيات لم تكن تمثل الا الوضع

^{٢٢} أ.ر.و.أ، مالية بن مدور دفتر (الدفاتر المدورة من المالية) رقم ٨٩٣.

^{٢٣} سنان باشا، تلخيصات، مكتبة السليمانية، قسم مخطوطات أسعد أفندي رقم ٢٢٣٦، رجع: الورقة ٥٢.

^{٢٤} أ.ر.و.أ، كبه جى (Kepeci) رقم ٣٣٩٨.

^{٢٥} أ.ر.و.أ، رقم ١٠١٧/١٢/١٥ D.BŞM.

الاجمالي عند آخر السنة لحسابات الدولة، فانها لا تحتوى الا على ما تمت جبايته وصرفه فعلا. أما ما كان يؤجل، فلا نكر له، وعلى هذا الاساس يكون الفرق بين الدخل والصرف أكبر اذا كان هناك عجز في الواقع، ويكون الفائض أقل على هذا الحساب. ومما يستغرب له هو استقرار سعر العملة وقت سنة الازدلاف هاته، غير أنه عندما يقرب موعد تأخير دفع العلوقة الاولى، نرى الدولة تقوم بتصحيح النقد سنة ١٦١٦. وكان صك الأقچه قد تم وفقا للنظام القديم. وقد ترتب عن تأخير دفع علوقات الجند الى نكسة حملة خوتين (في بولونيا) سنة ١٦٢١ ونهض الجيش اثرها الى معارضة السلطان كنج عثمان (١٦١٧-١٦٢٢) وخلعه وقتله واستبداد فئة من العصاة ومقدمي الجند بالسيطرة على الحكم وبالتالي على الحياة السياسية للبلاد لفترة كانت طويلة نسبيا.

وقد أدى العجز الذي كانت تشكو منه الميزانية الى اقراغ الخزانة الداخلية (الخاصة) كما اضطر السلطان لتحويل بعض الاواني الذهبية والفضية وصك ما يحصل منها من معدن، نقودا. غير أن فتح بغداد أخيرا سنة ١٦٣٧ وسياسة حكيمة من الصدر الاعظم قد جلبا شيئا من النظام الى المالية العثمانية.

سنة الازدلاف ١٠٥٤هـ/سنة دخل ١٦٤٤م:

أدى مقتل الوزير كمانكش قرا مصطفى باشا سنة ١٦٤٤ والامراف الذي مارسه السلطان المجنون ابراهيم (١٦٤٠-١٦٤٨) الى توسيع الثغرة في الميزانية وصار العجز يتفاقم بشكل خطير من سنة لأخرى. وما إن حان الموعد المعتاد لتأجيل وقت دفع العلوقة الاولى أي بعد ثمان سنوات من سنة الازدلاف حتى تطور الوضع السياسي في العاصمة بشكل خطير جدا، أدى الى خلع السلطان ابراهيم وقتله واعتلاء ابنه محمد الرابع العرش وهو ما زال صبييا.. على أن تسيير الحكم كان تحت سيطرة الحريم وأغوات الانكشارية طيلة زمن صباه.

وخلال هذه الفترة من تسلط هذه الشرنمة على الحكم، كانت الخزينة فارغة، ولم يمكن سد عجز الميزانية لدرجة ما الا بجمع ضرائب مستحدثة وجباية بعض الضرائب قبل موعدها بسنة أو سنتين سلفا. وقد شارك الريفيون، الذين اضطروهم عبء الضرائب الى الهجرة، كلما قامت ثورة أو عصيان. كما أن الجند الذي نفذ صبره عندما تقاضى علوقته بنقد مغشوش سنة

١٦٤٤، وأخذ يطالب برؤوس الكثير من أهل الديوان، وقد شئق الكثير منهم على أغصان دلبه أمام القصر، واقتضى عزل الوزير أحمد باشا الملك عندما حاول توزيع النقد المنخفض على أهل السوق بسعر النقد الصحيح، ليصرفه ذهباً أو نقداً أجنبياً ثم يعود ويصرف هذا النقد مرة أخرى نقداً منخفضاً بالسعر الجاري طمعاً في أن يوفر بهذه الطريقة للخزانة ما كان يؤدي به رواتب الجند، والذي سبب عزل هذا الوزير هذه المرة، كانت ضجة وثورة الناس من السوق والمحترفين.

سنة الإزدلاف ١٠٨٨هـ/سنة دخل ١٦٧٧م:

نعلم من ميزانية سنة ١٦٦٩ أن نفقات الخزينة عند موعد حلول القسط الثالث من مواجب الجند، كان يبلغ ٦٣٧,٢٠٦,٣٤٨ اقچه، في حين لم تكن المداخل، بالإضافة إلى مبلغ ١٢٢ مليون اقچه جمعت بفضل ضريبة اضافية (العوارض)، لم تزد على مبلغ ٦١٢,٥٢٨,٩٦٠ اقچه^(٢٦)، ولم توضح الميزانية بشكل قاطع كيف واجهت الدولة هذا العجز، غير أننا نعرف من أحد المصادر أن الخزانة الداخلية (الخاصة) ساعدت الميزانية بمبلغ ١٤٢ مليون اقچه في هذه السنة بعينها وذلك لضمان تسديد المصاريف العادية^(٢٧).

سيكون مفيداً لو نتعرض بإيجاز إلى ماهية الخزينة الخاصة في الدولة العثمانية، فقد سبق أن ذكرنا عدة مرات الخزانة الداخلية أو الخاصة دون أن نشرح ذلك. كان يوجد خزينتان للدولة العثمانية وهما الخزينة الخارجية والخزينة الداخلية. فالأولى وهي التابعة للديوان وتوجد في القصر، كانت تحت تصرف الوزير الأعظم ينفق منها النفقات المعتادة لخدمة الدولة، ومداخيلها تمثل دخل الدولة ومصاريفها تمثل نفقاتها، فما يحصل عادة يوضع في هذه الخزانة وما يصرف ينفق منها أو يفترض أنه دخلها وخرج منها، لأنه كان ينفق في الولايات من حاصلها على المصاريف المحلية ويبعث بالفائض منها إلى الديوان. أما الخزانة الداخلية فكانت تحت تصرف السلطان، ولادخل للوزير الأعظم فيها. ويتجمع في هذه الخزانة الفائض عن النفقات من المداخل في الخزانة الخارجية وكذلك دخل بعض الولايات كدخل مصر مثلاً الذي

^{٢٦} راجع الملحوظتين رقم ٥ و ٦ أعلاه.

^{٢٧} انظر الملحوظة التالية.

